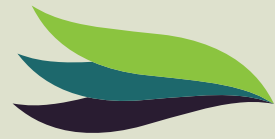




الغذاء والمياه والنزوح في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA)

هيدر العايدي



المنطقة

غرب آسيا وشمال أفريقيا

“المعرفة من المنطقة، والعمل للمنطقة”

© معهد WANA 2016 جميع الحقوق محفوظة.

الغذاء والمياه والنزوح في منطقة غرب آسيا شمال أفريقيا (WANA) باللغات العربية والإنجليزية على الإنترنت على www.wanainstitute.org

للحصول على نسخة من هذا المنشور يرجى الاتصال ب:

معهد غرب آسيا شمال أفريقيا (WANA)

مجلس الحسن القصور الملكية

عمان

الأردن

هاتف: +96264 644 407

ساعات العمل: 9 صباحا 5 مساء (UTC +2)

البريد الإلكتروني info@wanainstitute.org

إذن لإعادة النسخ

لا يجب نسخ المعلومات الواردة في هذا المنشور ، جزئيا أو كليا وبأية وسيلة، من دون كلفة أو إذن من معهد WANA . للحصول على إذن لإعادة نسخ المعلومات الواردة في هذا المنشور، يرجى الاتصال بإدارة الاتصالات في المعهد من خلال المعلومات الموجودة أعلاه.

نشر من قبل معهد WANA، مجلس الحسن، عمان، الأردن

المحتوى: هذر العايدى

الغلاف: معهد WANA

التصميم الداخلي: معهد WANA وصحافة التعاون الاقتصادي

التحرير: الدكتور إيريك هاربر وروزين تايلور، معهد WANA

طبع في عمان، الأردن

حلول ناجحة: (GIZ) الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

خدماتها حول العالم في مجال التعاون الدولي للتنمية المستدامة. وتعد وزارة GIZ توفر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي التعاون الاقتصادي والتنمية الراعي الرئيسي لها ولكن تعمل الوكالة بشكل وثيق مع القطاع الخاص راعية للتواصل الناجح بين سياسة التنمية والتجارة الدولية.

في الأردن منذ أكثر من 40 عاماً وافتتحت مكتباً في العاصمة عمان في 1979. وقد كان للنزاع في GIZ وتعمل الأردن في GIZ سوريا وعدم الاستقرار في المنطقة أثر مباشر على الأردن حيث لجأ مئات الآلاف من سوريا. وتدعم خلق آفاق على المدى البعيد لكل من الأردنيين والسوريين وذلك عبر مساعدة المجتمعات المضيفة حيث يعيش العديد من اللاجئين وبالتالي المساهمة في دعم استقرار البلد.

ومشاكل التنمية التي تواجه الأردن ناتجة بشكل أساسي عن نقص الموارد الطبيعية كما تعتبر قضايا التغير المناخي والتلوث مشاكل أساسية. وحالياً يركز التعاون الأردني- الألماني على المياه بالإضافة إلى العمل والتعليم. ومنذ 2001 بالمساعدة على GIZ كانت قضية المياه أولوية في هذا التعاون إذ يهتبر الأردن من أفقر الدول بالمياه في العالم وتقوم توفير نظام إدارة مياه ملائم ومستدام خلال تدابير متنوعة. ولغاية فتح آفاق أمام الأردنيين والفلسطينيين والسوريين منذ 2015 باعتبارها أولوية والقيام بالترويج لتدابير GIZ المقيمين في الأردن في مجالات العمل والاقتصاد فقد بدأت أيضاً بالترويج لحماية البيئة والحفاظ على GIZ في مجالات التعليم والتدريب المهني وخلق فرص العمل. كما تقوم الموارد وإدارة النفايات في الأردن وبالإضافة إلى ذلك هناك العديد من البرامج الإقليمية التي يتم تنفيذها من الأردن.

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

يعود حضور الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية في الأردن إلى العام 2001 وتقوم الوكالة السويسرية بدور فاعل في تقديم المساعدة وتحسين ظروف المعيشة للمجموعات الأقل حظاً في المجتمع الأردني بالإضافة إلى المجموعات المستضعفة مثل اللاجئين والعمالة الوافدة والتركيز بشكل خاص على النساء والأطفال. لتحقيق هدفها الأساسي تقوم الوكالة السويسرية بالتركيز على المداخلات ضمن ثلاث مجالات رئيسية: الحاجات والخدمات الأساسية والحماية والمياه في مجال المياه، تركز الوكالة السويسرية على تطبيق مبادئ "إدارة الموارد المائية المتكاملة" في المشاريع التي تبحث في مجال حلقة المياه. وتنقسم المشاريع الأخرى في مجال الدعم التقني وتقديم البرمجيات والدعم بالمعدات. وتشارك: الوكالة السويسرية بشكل أساسي في ما يلي

حماية المياه الجوفية وأعمال مراقبتها؛

إنتاج المياه العذبة ومن ضمنها معالجة وتحلية المياه بالطرق التقليدية

توزيع المياه العذبة

تحسين الري مع التركيز على طاقة المياه وأمن الغذاء

إدارة المياه العادمة

مسح المناطق عبر طائرة مساحية أو ما يتعارف عليه بطائرة من دون طيار، و

التدريب المهني على إدارة مشاريع المياه وتنفيذ مشاريع المياه

نشر الوعي بين مستخدمي المياه على كافة المستويات

(FES) مؤسسة فريدريش إيبيرت

مؤسسة فريدريش إيبيرت هي منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاشتراكية وأحد أقدم المنظمات السياسية الألمانية. إذ تأسست في عام 1925 وتعتبر الإرث التاريخي لفريدريش إيبيرت أو رئيس منتخب في ألمانيا إذ نجح إيبيرت الديمقراطي الاشتراكي من أصول متواضع وتبواً أعلى منصب في البلاد على الرغم من المعارضة الشديدة التي لقيها من النخبة السياسية غير الديمقراطية في ذلك الوقت. إذ تحمل عبء الرئاسة في بلد مأزوم بعد الهزيمة التي تلقاها في الحرب العالمية الأولى. وقد كان لتجربته الشخصية المليئة بالمتاعب في تجاوز الرتب وخوض المعارك السياسية أثر كبير في اقتراحه تأسيس هذه المؤسسة وأن يكون لها هدف بثلاثة الأبعاد

المساهمة في التفاهم والتعاون الدولي حيثما كان ذلك ممكناً بهدف تجنب اندلاع حروب ونزاعات جديدة

دعم الثقافة الديمقراطية والتعددية السياسية عبر التثقيف السياسي لكافة فئات المجتمع

إتاحة فرص التعليم العالي والبحث للموهوبين عبر تقديم المنح الدراسية

وطلب فريدريش إيبيرت في وصيته من المعزين أن يتبرعوا بالنقود بدلاً من إرسال الزهور، وبالتالي توفير الموارد المالية اللازمة لمؤسسته. وبعد وفاته في 1925 تأسست مؤسسة فريدريش إيبيرت. وقد منعت هذه المنظمة فور استلام النازيين للسلطة في عام 1933، ولم تعد المنظمة إلى العمل حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية. واليوم تعمل مؤسسة فريدريش إيبيرت في أكثر من 100 دولة حول العالم وما زال نسعى لتحقيق الأهداف التي سبق ذكرها أعلاه والتي بقيت ذات أهمية منذ وفاة مؤسسها في 1925

يعدّ معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA) مركز أبحاث يعنى بالسياسات، و هو مؤسسة غير ربحية، مقرها عمان، الأردن. يهدف معهد (WANA) ، الذي يرأسه صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال حفظه الله، إلى العمل لتعزيز الانتقال إلى سياسات وبرامج تركز على الأدلة لمعالجة تحديات التنمية والتحديات الإنسانية التي تواجهها منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. يطمح معهد (WANA) أن يكون مصدر موثوق للمعلومات والأدلة والآراء، وأن يفتح أبواب النقاش أمام رواد البحث وصنّاع القرارات في المنطقة. يجري معهد (WANA) البحوث، يستضيف المؤتمرات وينظم حلقات عمل تدريبية في عدة مجالات، كالعادلة الاجتماعية، الاقتصاد الأخضر، والامن الانساني. يؤمن معهد (WANA) بأن هذه المجالات الثلاثة تمثل القضايا الأكثر أهمية التي تواجهها منطقتنا، والفرصة الأفضل لمنح عملنا تأثيراً مغيراً.

جدول المحتويات

2	المقدمة
4	1: الترابط والعلاقة بين الغذاء والمياه
14	2: الروابط السببية بين الأمن المائي والأمن الغذائي والنزاع والتشرد
31	الخاتمة

هذا المنشور ممول من GIZ بالنيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). ويعكس هذا المنشور وجهات نظر المؤلف فقط ، و ليس من الضروري أن تكون وجهات نظر أي من GIZ أو BMZ

المقدمة

تصنّف دول منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا (وانا) على أنها أكثر دول العالم اعتماداً على استيراد الغذاء، وكذلك أكثرها ندرةً بالمياه من حيث توافرها لكل نسمة. فتبرز العلاقة بين الغذاء والمياه واضحةً جداً مع استخدام ما يقارب 85 بالمئة من المياه في القطاع الزراعي في منطقة وانا. ولكن رغم هذا الاستثمار الهائل للمياه في الزراعة، إلا أن معظم دول وانا تُعدّ مستوردة صافية للأغذية، معتمدة على الأسواق الدولية لتوفير غذاء سكانها.

فإن دول منطقة (وانا) لا تتشارك بهياكل المياه وحسب، وإنما تتشارك بنظام غذائي إقليمي، وكذلك تتشارك بسكانها، لاسيما في حركة اللجوء. وقد اعتبر كل من الغذاء وندرة المياه عوامل محتملة ساهمت في الهجرة والنزاع، وتفاقت كل منها نتيجة النزوح الناجم عن الأزمة.

تعنى هذه الدراسة ببحث روابط تأثير كل من المياه والغذاء على النزوح في منطقة وانا، وكيف تأثرت تلك الروابط بالنزوح هي أيضاً؟ ونشجع بذلك على إيجاد مقارنة أكثر اتزاناً في تحليل ندرة المياه والغذاء، لاسيما في سياق حركة اللجوء والنزوح الداخلي، مع الأخذ بالاعتبار المعاضات بين الاثنين. وهكذا، يكمن التحدي في قدرة البلدان نادرة المياه على إدارة كل من الأمن المائي والأمن الغذائي على نحو لا يجعلها أكثر عرضةً للنزاع والنزوح.

وفي حين تركز هذه الدراسة على النزوح، إلا أنها تطرقت إلى النزاع لاعتباره، في أغلب الأحيان، بادرةً نحو حدوث النزوح على نطاقه الواسع، وكذلك فإن النزاع، في شكله المتمثل باضطراب اجتماعي، غالباً ما يكون هو أيضاً نتيجة نزوح واسع النطاق.

تبدأ هذه الدراسة بالتركيز على أهمية التعامل مع كل تداخل ضمن العلاقة بين (الغذاء-المياه-الطاقة والطاقة-الغذاء) على أنه قطاع منفصل وشامل. وسوف نتطرق لبحث التقاطع بين الغذاء والمياه بعمق، بما في ذلك مراجعة مطبوعات تبعت تطور إطار عمل الغذاء - المياه، والتي من خلالها يجري العمل على تحليل آثار هذا التقاطع في سياق النزوح الداخلي وحركة اللاجئين وتأثره. تركز الأقسام التالية على الروابط السببية بين الأمن المائي والأمن الغذائي والنزوح، مع دراسة لأبحاث مطبوعة وعرض دراسات لحالات إقليمية (في العراق والأردن ولبنان وسوريا واليمن)، بحيث تسلط الضوء على هذه الدورات السببية، وإعداد شجرة الغذاء-المياه-النزاع-النزوح.

بيد أنه قبل ذلك، يُعدّ من الهام تعريف مفهوم الأمن الغذائي والأمن المائي. فيقال بأن الأمن الغذائي يتحقق: "عندما يتمكن كافة الأفراد من الوصول المادي والاقتصادي إلى الطعام الكافي والأمن والمغذي في كافة الأوقات، لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتوفير أطعمة مفضلة لديهم على نحو يضمن حياة صحية مليئة بالنشاط."¹ وعليه، تحددت فيما بعد أربعة الأركان للأمن الغذائي ثم أُضيفت إلى هذا التعريف، وتمثلت بما يلي: التوافر والوصول والانتفاع والاستقرار.² ويشير التوافر عموماً إلى التوافر المادي لكمية ونوعية كافية من الغذاء، وارتباطه عن كثب بالإنتاج المحلي رغم اعتبار أن قدرة استيراد الدولة والمخزون الغذائي لديها لها دوراً مساهماً أيضاً. يُقتبس ركن إمكانية الوصول إلى الغذاء من مفهوم (أمارتي سين) حول استحقاقات الحصول على الغذاء، والتي تسلط الضوء على أهمية ليس فقط توريد الغذاء وإنما الوصول المادي والاقتصادي للغذاء، والذي يتحدد من خلال الإيراد والأصول وسعر الغذاء.³ وعادةً ما يرتبط استقرار توريد الغذاء بالأسواق العالمية، حيث يمكن لتقلبات سعر الغذاء وسلوك الدول المُصدرة، كحظر التصدير مثلاً، أن يؤثر إلى حد كبير باستقرار سعر وكمية الغذاء الوارد إلى الدول المستوردة.

كما يمكن أن يتوافر الأمن الغذائي لبعض شرائح السكان ضمن بلد واحد، ولكن ليس لآخرين. أي على سبيل المثال، في بلد يعتمد بشدة على استيراد الغذاء ويتميز بطابع ارتفاع نسبة اللامساواة في الدخل، كما في المملكة العربية السعودية⁴، يتمكن فيه ذوو الدخل المرتفع من تحمل التقلب الحاد في أسعار الغذاء وفق ما ألفتها السوق العالمي، وهم بالتالي قادرين على الحفاظ على مستوى الأمن الغذائي لديهم، في حين أن السكان الأكثر فقراً وغير القادرين على التعايش مع ارتفاع سعر الغذاء يصبحون أكثر عرضةً للسقوط في حالة من انعدام الأمن الغذائي.

¹ منظمة الغذاء العالمية، إعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي، قمة الغذاء العالمي (روما، 13-17 نوفمبر لعام 1996).

² منظمة الغذاء العالمية، إعلان القمة العالمية حول الأمن الغذائي، القمة العالمية حول الأمن الغذائي (روما، 16-18 نوفمبر لعام 2009).

³ سين: الفقر والمجاعات: مقالة حول الاستحقاق والحرمان (1981).

⁴ لا تعمل المملكة السعودية على جمع/ الإفصاح عن إحصائيات حول اللامساواة في الدخل، ولكن التقارير المنتشرة حول انعدام المساواة في الدخل كثيرة. انظر المثال:

لأدريو، "أمة غنية وشعب فقير"، التايم (23 مايو 2013)، <<http://time.com/3679537/rich-nation-poor-people-saudi-arabia>> بتاريخ 10 سبتمبر 2015.

لقد حدّد هارينغتون ثلاثة طرق يمكن لأي بلد اتباعها لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال: الإنتاج المحلي الهادف إلى توفير الكفاية الذاتية أو التجارة الدولية أو الاعتماد على الدعم الغذائي⁵. وغالباً ما يرتبط الاعتماد على الإنتاج المحلي بمشاكل توافر الغذاء في بلدان تعاني أصلاً شح في الموارد الطبيعية المنتجة - كأن تظهر شكوك بقدرة البلد من الناحية المادية على إنتاج الغذاء الكافي؟ كما يرتبط الإنتاج المحلي على نحو متزايد بمسألة استقرار الغذاء، فتتسبب تغيرات المناخ إلى ازدياد الجفاف في بعض المناطق. وكذلك، يرتبط الاعتماد على التجارة الدولية للحفاظ على الأمن الغذائي في أغل بالأحيان مع استفسارات حول إمكانية الوصول إليه، على ضوء تقلب أسواق الغذاء العالمي بشدة وخضوعها إلى ارتفاع الأسعار الذي سريعاً ما ينتقل إلى المستهلكين. يعيش العديد من الأفراد في منطقة وانا على مقربة من خط الفقر، ويصرفون قسماً كبيراً من دخلهم على الغذاء، وهذا يعني أن ارتفاع الأسعار العالمية هو بداية المؤشر لعدم قدرتهم على الوصول من الناحية المالية إلى الغذاء الأساسي الذي هم بحاجة إليه.

من ناحية أخرى وضعت الأمم المتحدة تعريفاً للأمن المائي ينص على أنه "قدرة السكان على الوصول المستدام والأمن إلى كميات كافية من المياه ذات الجودة المقبولة لاستدامة المعيشة وضمان الصحة البشرية والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية، لضمان الحماية من التلوث المحمول بالمياه والأمراض المتعلقة بالمياه، وحفظ النظم البيئية في مناخ من السلام والاستقرار السياسي"⁶. بيد أن هناك مجموعة مختلفة من التعاريف وهيكل المفهوم، حيث حدد كوك وباكير أربعة هيكل مختلفة لندرة المياه: التركيز على الجودة والكمية؛ المخاطر المتعلقة بالمياه والعرضة للخطر؛ مقاربة الاحتياجات البشرية التي تضم الوصول إلى المياه والأمن الغذائي والمخاوف المتعلقة بالتنمية البشرية والاستدامة⁷.

تفتقر العديد من البلدان في منطقة (وانا) إما إلى الأمن الغذائي أو الأمن المائي؛ وبعضها يفتقر للثنتين معاً. وعادةً ما ينعدم الأمن الغذائي في البلدان التي يعوزها الأمن المائي، ما لم يتمكن السكان من كسب إيراد كافٍ للتعايش مع ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء. بل إن حتى البلدان التي تصنف على أنها آمنة من ناحية الغذاء بشكل عام هي أيضاً موطن لشرائح من السكان تكون عرضة لانعدام الأمن الغذائي بسبب تدني الدخل فيها. إلا أن تقلب أسعار الغذاء قد يؤثر بشكل دراماتيكي على سياسات دول (وانا) حتى الثرية منها، كما يظهر في انحراف السياسة مؤخراً على نحو يبعدها عن استيراد الغذاء واتجاهها نحو الكفاية الذاتية في العديد من دول الخليج، والتي حفز تحولها ارتفاع الأسعار بين الأعوام 2008 و2011.

كما أن العديد من الدول في المنطقة مستضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين المعتمدين على الدعم الدولي للغذاء، وبالتالي، فإن انعدام الاستقرار في تمويل برامج دعم الغذاء يشكل مصدراً إضافياً لانعدام الأمن الغذائي للشريحة الأكثر ضعفاً من السكان.

⁵ جي. هارينغتون، "هل عملت أسعار الغذاء على زراعة بذور الربيع العربي؟" (محاضرة ألقاها في مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن، 28 أبريل 2011). > <https://www.youtube.com/watch?v=fkbS5EzIbU> بتاريخ 10 سبتمبر لعام 2015.

⁶ المياه في الأمم المتحدة "موجز تحليلي حول الأمن المائي وأجندة المياه العالمية" (2013).

⁷ سي. كوك وكبي. باكير، "الأمن المائي: حوار حول النموذج الناشئ" التغيير البيئي العالمي 22(1) (2012) 94-102.

1: الترابط والعلاقة بين الغذاء والمياه

يصف إطار عمل ذلك "الترابط" (انظر الشكل 2) كيف وأين ترتبط أنظمة الغذاء والمياه والطاقة معاً، وتظهر إمكانية تفصيل وجود ثلاثة تقسيمات متداخلة معاً بين النظم وهي: الغذاء-المياه والمياه-الطاقة والطاقة-الغذاء. وفي حين جرى فهم هذه العلاقات المرتبطة معاً منذ وقت طويل من خلال الدورة الهيدرولوجية (انظر الشكل 1)، تمت "إعادة اكتشافها" و"إعادة تصور مفهومها" على أنها علاقة مترابطة منذ منتصف تسعينات القرن.⁸ وقد جرى تطوير إطار العمل كوسيلة لتعزيز مقاربة بين القطاعات نحو إدارة فعالة للموارد لضمان الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة. ودون تلك المقاربة، تتجه القطاعات للعمل وحدها دون أية معرفة أو مراعاة للطريقة التي تؤثر بها الأفعال ببعضها الآخر ضمن القطاع الواحد. ينطبق هذا أيضاً على الاستجابات الإنسانية لأزمات النزوح البشري؛ حيث تميل تقارير المنظمة غير الحكومية إلى التركيز على نحو منفصل على قطاع المياه وقطاع الأمن الغذائي والمعيشة. وغالباً ما تغفل النقاشات التي تدور حول الجهود الرامية إلى توفير المياه على أعقاب تدفق اللاجئين عن ذكر تحديات الأمن الغذائي التي قد يواجهها المجتمع المضيف بعد وصول النازحين، وبالتالي، يمكن إغفال الروابط بين المياه والغذاء.

الشكل 1. الدورة الهيدرولوجية⁹



ينقسم ما تبقى من هذا الفصل إلى جزئين؛ حيث يُعنى الجزء الأول بمراجعة المطبوعات المتعلقة بالعلاقة المترابطة، وذلك من خلاله بحثه بالتحديد في القسم المترابط لهذه العلاقة بين الغذاء والمياه، في حين يبحث القسم الثاني في أطر العمل الحالية المتعلقة بروابط الغذاء-المياه في سياق النزوح والاعتبارات الاجتماعية-الاقتصادية، وسوف يعرض إطار عمل جديد للغذاء-المياه.

⁸ بي.إتش جليك، "المياه والطاقة" المراجعة السنوية للطاقة والبيئة، 19 (1) (1994) 99-267.

⁹ الصورة من: <http://www.ngkids.co.uk/science-and-nature/water-cycle>، العلامات ملكية للمؤلف.

1.1 مراجعة المطبوعات

يفرق آلان وكيرليرتز وإيكارت بين "الترابط الرئيسي" (المياه-الغذاء-الطاقة) وبين "ترابطين فرعيين": المياه-الغذاء-التجارة والطاقة-التغير المناخي.¹⁰ وفي حين أن الترابط الفرعي بين موارد المياه-الغذاء-التجارة كان له نصيب كبير من الاهتمام في السنوات الأخيرة، يشير المؤلفون أنه رغم الإقرار خلال العقود الثلاثة الماضية بأن الأمن الغذائي والمائي مترابطان عن كثب، لم يظهر سوى القليل من التقدم في وضع صيغة لتلك الروابط وفهمها. ولكن تم التمكن من الوصول إلى تفاهات بسيطة، حيث حدد بازليان وآخرون، على سبيل المثال، نقطتي بدء تتعلقان بالترابط بين الغذاء-المياه: "[أولاً]، عند تبني وجهة النظر الخاصة بالمياه، حينها تعتبر نظم الغذاء والمياه بمثابة مستخدمين للموارد، أما [ثانياً]، من وجهة النظر الخاصة بالغذاء، تشكل الطاقة والمياه مدخلات".¹¹

ويتابع آلان وكيرليرتز وإيكارت بالإقرار بوجود تحديات أمام وضع ذلك الترابط قيد الاستخدام؛ لاسيما "العلاقة الكبرى الرئيسية"، وتأكيد الانتقال بعيداً عن افتراضات الأسلوب المنطقي، القائم على المعرفة والمتفائل في تخصيص الموارد وإدارتها والمضي بها نحو مقارنة أكثر تركيزاً على الفاعل¹². من الملاحظ أن هناك في الواقع القليل من المنشورات حول تلك العلاقة المترابطة، والتي تركز على قضايا الوصول والآثار الاجتماعية-الاقتصادية للأشخاص وعليهم. يجادل أوتشي أنه في حين أن الحوارات العالمية حول ذلك الترابط تعكس حقائق وأولويات محددة، قد لا تكون هذه الأولويات ذاتها موجودة على المستوى المحلي، مشيراً إلى أن تخصيص الموارد لظالم كان فعلاً سياسياً؛ وتلك حقيقة تميل المقاربة الخاصة بذلك الترابط إلى إغفالها.¹³

كشف أوتشي وآخرون أربعة عيوب إضافية في التفكير بذلك الترابط:¹⁴ 1. فكرة أن منهج الترابط يعرض حلولاً جديداً هي بحد ذاتها محل التساؤل، على ضوء تاريخ المقاربات المقترحة والمتكاملة لإدارة الموارد الطبيعية لأكثر من عشرين عاماً، 2. يصعب من الناحية العملية دمج القطاعات الثلاثة بالنظر إلى أن المياه واليابسة والطاقة تخضع لحكم نظم مختلفة، وبالتالي، قد يغفل منهج الترابط ذلك التحديات التي تفرضها وقائع الاقتصاد السياسي الدولي، 3. يوضع ذلك الترابط في إطار قضية ندرة الموارد العالمية، والذي يتجاهل سياسات المعرفة؛ فغالباً ما يُستخدم مفهوم "الندرة" من ناحية ذاتية، دون أن يلقي استخدام ذلك المصطلح أي اعتبار إلى انعدام توازن القوى وغياب المساواة في حق الوصول، 4. هناك قيود على التركيز على التفاوض، والتي "من شأنها تشجيع تسليع الموارد والتقليل من قيمة العوامل الخارجية البيئية، مثل التنوع البيولوجي والتغير المناخي، وكذلك احتياجات الحد من الفقر وتجاهل الوقائع اليومية والأولويات المحلية والاحتياجات".¹⁵

وفي حين أن المنشورات المتعلقة بالترابط بين الغذاء والمياه قد صدرت بشكل أساسي مع تركيز عالمي، إلا أن هناك الكثير من المنشورات التي خصصت لمنطقة وانا. ذلك أن تعزيز الترابط الفرعي بين الغذاء-المياه-التجارة يمثل مفهوم المياه الافتراضية - أي كمية المياه المستخدمة في إنتاج البضائع الزراعية والصناعية المتداولة وبالتالي، كمية المياه المتبادلة بين البلدان؛ والتي اقترح بدايةً على أنها أداة السياسة التي يمكن من خلالها لغرب آسيا التخفيف من الضغط على المصادر المائية المحلية والحفاظ على الاستقرار السياسي وتجنب النزاع على الموارد المائية.¹⁶ لقد كان ذلك استجابةً للافتراض الذي ظهر في السنوات الأخيرة حول إمكانية حدوث "حروب على المياه" بين البلدان التي تعاني ندرة في المياه على الموارد. يستخدم الحجم الأكبر للمياه في العالم (70 بالمئة)، ولاسيما في منطقة وانا (85 بالمئة)، في الزراعة، وبهذا فإن فكرة الاعتماد على استيراد الغذاء لها القدرة على حفظ جزء كبير من المياه للبلد.

لقد تمكنت المنطقة وبشكل ثابت خلال العقدين السابقين من زيادة استيراد منتجات الأطعمة الغنية بالمياه، لاسيما الحبوب واللحوم، إلا أن النزاع والنزوح الإنساني قد فاضا في المنطقة. وفي حين ساهم استيراد المياه الافتراضي بشكل كبير في توافر الغذاء في البلدان نادرة المياه، أخفق في العمل كمصد أمام العديد من الأشكال الأخرى لغياب الأمن الغذائي في هذه البلدان.

¹⁰ جي. إيه. آلان وإم. كيلرترز وإي. ورتز "الترابط بين مفهوم المياه والغذاء والطاقة: مقدمة إلى مفاهيم العلاقة وبعض المشاكل المفاهيمية والتشغيلية" الصحيفة الدولية لتنمية مصادر المياه، 31(3) (2015) 301-311

¹¹ إم. بازليان وآخرون: "اعتبار الترابط بين الطاقة والماء والغذاء: نحو مقارنة نمذجة متكاملة"، سياسة الطاقة 39 (12) (2011) 789-7906.

¹² جي. إيه. آلان وإم. كيلرترز وإي. ورتز، في الرقم 10 أعلاه.

¹³ جي. أوتشي، "الغذاء والطاقة والماء: سياسة الترابط بينهم"

¹⁴ جي. أوتشي، سي. ميدلتون ود. جيوالي، "الستار التقني، السياسات الخفية: التحقق في روابط الطاقة وراء الترابط" بدائل المياه 8 (1) (2015) 610-626.

¹⁵ من المصدر نفسه.

¹⁶ جي. إيه. آلان، "المياه الافتراضية: الحل طويل الأمد لاقتصاديات الشرق الأوسط التي تعوزها المياه؟" (بحث قدم في مهرجان الجمعية البريطانية للعلوم، جامعة ليدز، 9 سبتمبر 1997).

حيث يمكن لتقلب سعر الغذاء السائد في الأسواق الدولية أن يخفض من إمكانية وصول فئات السكان الأكثر فقراً إلى الغذاء، وهذا بدوره يزيد من خطر الاضطراب المدني. فيما إن مثل استيراد المياه الافتراضية أداة للأمن المائي على نحو كافٍ هو أيضاً مسألة موضع التساؤل أيضاً: فلو أن مالكي الأراضي والمزارعين يجنون أرباحاً من إنتاج الغذاء وبيعه (سواء للسوق المحلي أو لأسواق التصدير)، من المرجح الاستمرار بالاستيراد - وبالتالي، حتى وإن استوردت البلد 100 بالمئة من الغذاء الذي تحتاجه، لا تضمن توقف المزارعين عن الإنتاج أو التصدير.

خضعت المياه الافتراضية مؤخراً إلى المعاينة على طول السلسلة الكاملة، مع الأخذ بالاعتبار مجموعة العوامل المعنية، مثل مديري المياه (من الذي يقرر كمية المياه المستخدمة وكفاية استخدامها وما هي المياه المستخدمة وأين يتجه المنتج النهائي). يسلط سوجامو وآخرون الضوء على دور شركات الأعمال الزراعية العالمية الكبرى في التحكم بتجارة المياه الافتراضية (أي الزراعية).¹⁷ ويؤكد آلان وكيرليبرتز وإيكارت على مسألة أن مديري القطاع الخاص لسلاسل توريد الغذاء يخفون في تأدية وظيفتهم، دون وعي للنظام البيئي ودون توخي أي حذر في القضايا المتعلقة بقابلية استدامة الموارد الطبيعية.¹⁸ يواصل المؤلفون تحديد أربعة أسباب لذلك، وهي: 1. تسييس أسعار الغذاء إلى حد كبير، والأهمية الاستراتيجية، وبالتالي هيمنة الضرائب والمعونات في القطاع، 2. انعدام التناسق في العلاقات بين السلطة في سلاسل توريد الغذاء، مع اعتبار المزارعين مساهمين ضعيفين، 3. لا يحظى مالكو السلطة في سلاسل الغذاء في القطاع الخاص إلا بالقليل من السيطرة على إدارة المياه، و4. لا تنقل الأسواق التكلفة الحقيقية للمياه على نحو يمكنه إدارة الطلب، أو يأخذ باعتباره ندرة المصادر في الجهة التي يحدث فيها الإنتاج.

ويؤكد آلان بأن المزارعين هم من يديرون نسبة 90 بالمئة من المياه-الغذاء، أي المياه المستخدمة في سلسلة توريد الغذاء، مما يجعل لإدارتهم أهمية جوهرية، في حين أن الشركات وغيرها من العاملين في القطاع الخاص يديرون 10 بالمئة من المياه-الغذاء فقط.¹⁹ بيد أنه من الهام أن نأخذ بالاعتبار أن المزارعين في أغلب الأحيان مهمشون من حيث السلطة المتاحة لهم سواء من الناحية الاقتصادية والسياسية. فالسياسات المحلية وعوامل السوق التي تجعل من بعض الخيارات أقل أو أكثر جذبا من الناحية المالية بالنسبة للمزارعين تسهم بشكل أساسي في توجيههم إلى كيفية "إدارة" المياه التي يستخدمونها. وبالتالي، في حين يكون من الضروري إدماج المزارعين ومشاركتهم، قد يكون من الخطأ اعتبارهم عوامل فاعلة مستقلة عن الاقتصاد السياسي الأوسع نطاقاً الذي يخضعون له.

نقد العديد من المؤلفين الاندفاع نحو الاعتماد على استيراد المياه الافتراضية من خلال الإشارة إلى "أنها أتاحت لصناع السياسة في المنطقة تجنب تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين إدارة مصادر المياه"²⁰. في الأردن، على سبيل المثال، يضيع سنوياً حوالي 76 مليار لتر من المياه بسبب البنية التحتية القديمة وتسريب الأنابيب، ورغم ذلك، تفضل الحكومات غالباً إنفاق أموالها على المشاريع الجديدة بدلاً من إصلاح البنية التحتية الحالية.²¹ كما تنتشر إعانات المياه المستخدمة للزراعة في أنحاء المنطقة، وهذا لا يشجع فقط على عدم استخدام المياه بكفاءة، وإنما غالباً ما يعود بالفائدة على مالكي الأراضي ذوي النفوذ السياسي أكثر من فائدته على المزارعين من الطبقات الاجتماعية-الاقتصادية الأقل حظاً.

ويقدم ألوتشي نقداً آخر عن تجارة المياه الافتراضية من جانب فوائد الأمن المائي التي تقترح تقديمها، ويجادل أنها تفرط في اعتمادها كثيراً على عامل توافر الأمن الغذائي، مهملَةً بذلك الدور الهام الذي يلعبه الوصول الاقتصادي في الأمن الغذائي.²² فقد ارتبطت الثورات الشعبية في العالم العربي، على سبيل المثال، بارتفاع أسعار الغذاء والضغط المالي الذي تفرضه على المنازل في حصولهم على الغذاء، ولم يكن للتوافر المادي للغذاء يسبب أي مشكلة في المنطقة. ويتابع ألوتشي جداله أنه في حين "ساهمت التجارة العالمية في إتاحة الأمن الغذائي والمائي الوطني، أصبحت مهددة الآن بازدياد أسعار الغذاء وحركات سيادة الغذاء و"انتزاع" الأراضي"²³. كما يبحث أنوتلي وتاميا²⁴ في الرابط الموجود بين تجارة المياه الافتراضية وأسعار الغذاء،

¹⁷ إس. سوجامو وآخرين، "نفوذ المياه الافتراضية: دور الأعمال الزراعية في حوكمة المياه العالمية". المياه الدولية، (2) 37 (2012) 169-182.

¹⁸ جي. إيه. آلان، إم. كيلرتز وإي. ويرتز، "التربط بين المياه-الغذاء-الطاقة: مقدمة إلى مفاهيم الترابط وبعض المشاكل المفاهيمية والتشغيلية"، الصحيفة الدولية لتنمية مصادر المياه، (3) 31 (2015) 301-311.

¹⁹ جي. إيه. آلان، "أمن المياه والغذاء: الغذاء والمياه وسلاسل القيمة لتوريد الغذاء" في إم أنتونلي وإف. غريكو (محررون)، المياه التي نأكلها (2015)، 17 - 34.

²⁰ إم. أنتونلي وإس. تاميا، "أمن الغذاء-الماء وتجارة المياه الافتراضية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، الصحيفة الدولية لتنمية مصادر المياه، (3) 31 (2015) 326 - 342، جي. إيه. آلان، "نماذج إدارة المياه في الألفية: تنفيذ أعمال الإدارة المتكاملة لمصادر المياه"، مافهو، (2001) <<http://www.mafhoum.com/press/53aE1.htm>> بتاريخ 15 سبتمبر 2015، إم. زيتون، جي. إيه. آلان وواي. محي الدين، "تدفقات المياه الافتراضية لحوض النيل، 1998-2004: المقاربة الأولى والتضمينات لأمن المياه"، التغيير البيئي العالمي 20 (2) (2010) 229-242.

²¹ ميرسي كوريس، "مفلسون: ندرة المياه وضغوط اللاجئين على الأردن"، (2014).

²² جي. ألوتشي، "قابلية استدامة ومقاومة النظم العالمية للمياه والغذاء: تحليل سياسي للتداخل بين الأمن وندرة الموارد والنظم السياسية والتجارة العالمية"، سياسة الغذاء 36 (2011): 3-8.

²³ من المصدر ذاته.

²⁴ إم. أنتونلي وإس. تاميا، "الأمن الغذائي-المائي وتجارة المياه الافتراضية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، الصحيفة الدولية لتطوير مصادر المياه، (3) 31 (2015) 326 - 342.

مشيرين إلى أن "ارتفاع الأسعار في عامي 2007 و2008 بدا لا يؤثر على استيرادات المياه الافتراضية التي واصلت ارتفاعها بثبات لغاية عام 2009، رغم أن سعر الغذاء قد ارتفع بنسبة 50 بالمئة أعلى مما كان عليه عام 1980، وتضاعف مرتين عما كان عليه عام 2000²⁵". وهذا يؤكد على اللامرونة في الطلب على الغذاء، ويشير إلى ضرورة معالجة كيفية تمكن السكان بشكل عام من التعايش مع ازدياد أسعار الأطعمة المستوردة في الأسواق المحلية.

2.1 إطار العمل الخاص بالغذاء - المياه

يتصف الرابط بين المياه والغذاء بأنه رابط بسيط، فالمحاصيل والماشية تحتاج إلى المياه لتنمو²⁶.

هذا صحيح، ولكن تتمثل إحدى المشاكل الرئيسية التي تهدف هذه الدراسة إلى معالجتها إلى أن التركيز الواضح على تحقيق توازن بين أمن الغذاء وأمن المياه بين السكان غالباً ما يتم إغفاله. وتتجلى صحة ذلك بالتحديد في أوقات الأزمات الإنسانية، حيث يتجه التركيز إما على قطاع المياه والتعقيم والنظافة، أو على قطاع الأمن الغذائي وسبل المعيشة، رغم أنه من النادر التركيز عليهما معاً. في بلد كالأردن مثلاً، يواجه ندرة مطلقة في المياه واعتماد مكثف على استيراد الغذاء الدولي، فالتركيز على إحدى هاتين المشكلتين يعني حتماً استنزاف الأخرى؛ أي أن الجهود الرامية إلى تحسين آثار ارتفاع سعر الغذاء العالمي من خلال زيادة الإنتاج المحلي قد يعني استنزاف الموارد المائية، في حين أن محاولات توفير المياه من خلال الحد من نمو القطاع الزراعي قد تعني ترك السكان عرضة للتأثر بأسعار الغذاء المتقلبة.

يتضح بالاعتماد على المنشورات الصادرة في القسم السابق أنه لا بد من النظر في العديد من المقومات أثناء تطوير إطار عمل يتمحور حول الغذاء والمياه والنزوح. فقد اقترحت العديد من أطر العمل المفاهيمية لفهم ترابط الغذاء-المياه-الطاقة في السنوات الأخيرة²⁷. وفي حين يتواجد العديد من أطر الترابط، يمكن تعيين قيين اثنين متأصلين في استخدام المقاربة: فالأول، بسبب النظر إلى الترابط على أنه نظام ثلاثي القطاع عادةً، لم يتم وضع تصور منفصل وشامل عن كل من الأقسام المتداخلة (ولاسيما رابط الغذاء-المياه لأغراض هذا البحث). وثانياً، أن معظم المنظمات تميل إلى بحث القضايا من خلال مقاربة ذاتية وقطاعية، بدلاً عن استخدام إطار عمل الترابط والأقسام المتداخلة التي تقدمه للتحليل.

تسلط هذه القيود الضوء على احتمال أن يظل إطار عمل الترابط مجرد تمرين نظري، ربما يُقر بصحته صنّاع السياسة والوكالات الإنسانية، ولكنه لا ينطبق على السياسة والإدارة والبرمجة. وتتمثل نتيجة ذلك في استمرار حدوث آثار سلبية غير مقصودة ناجمة عن السياسات، أو غيابها في إحدى القطاعات على حساب الآخر.

لقد شهدت المملكة العربية السعودية على سبيل المثال مؤخراً زيادة واضحة المعالم في صادراتها الغذائية، رغم امتلاكها لأقل نسبة هطول للأمطار بين أي بلد في العالم²⁸. ويحقق البلد ذلك من خلال استنزاف مياحه الجوفية التي أظهرت تباطؤ في نسب إعادة تغذيتها. وفي حين أن المملكة العربية السعودية تحتاج إلى تحقيق الأمن المائي والأمن الغذائي معاً، يتسم تصدير البضائع الزراعية - أو تصدير المياه الافتراضية - بأنه معارضة للفطرة عند البحث في قطاعي الغذاء والماء بشكل مرادف. إن تطبيق إطار عمل الترابط في هذه الحالة يأخذ في اعتباره ما هو الأفضل للأمن الغذائي والمائي (والطاقة) في البلد عند بحثه في السياسات المتعلقة بالإنتاج الغذائي والتصدير.

²⁵ إم. ماركاتانر، إس.كي داس وإيه.نيازي، "تحديات الأمن الغذائي في الدول العربية/ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سياق التغير المناخي: دور فريق المديرين الإقليمي" (بحث المنصب، مجموعة الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية، الدول العربية/ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترابط التغير المناخي والأمن الغذائي، مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، مارس 2011).

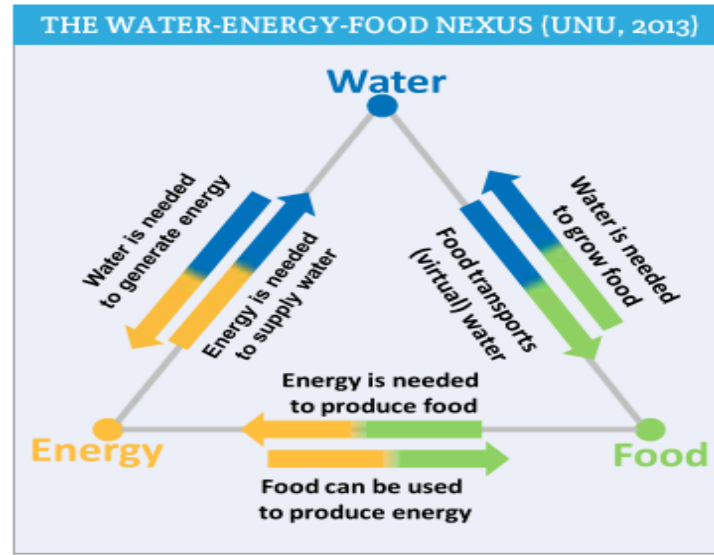
²⁶ المياه في الأمم المتحدة، <unwater.org/topics/water-and-food/en>، بتاريخ 10 سبتمبر 2015.

²⁷ دي. إلكوستا، "أطر العمل المفاهيمية لفهم ترابط أمن المياه والطاقة والغذاء" (ورقة عمل خاصة بالأمم المتحدة- الإسكوا 2015) >

<<http://css.escwa.org.lb/SDPD/3581/WP1A.pdf>>، بتاريخ 1 سبتمبر 2015.

²⁸ "الصحراء تزهر: الصادرات الزراعية للسعودية تطلق مرتفعة رغم كون هطولها المطري هو الأكثر انخفاضاً في العالم"، البوابة، 1 سبتمبر 2015، >
<<http://www.albawaba.com/business/saudi's-agricultural-exports-soar-despite-world's-lowest-rainfall%3A-desert-blooms-737860>> بتاريخ 10 سبتمبر لعام 2015.

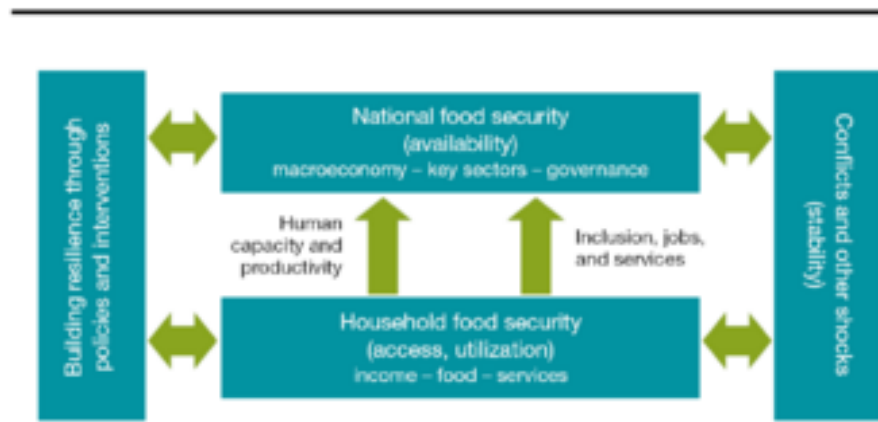
الشكل 2: مثال عن ترابط المياه-الطاقة-الغذاء (UNU، 2013)²⁹



يعرض الشكل 2 مثلاً واضحاً وفعالاً في الوقت ذاته عن إطار الترابط، حيث إن الواجهة التفاعلية بين الغذاء-المياه ضمن الشكل تصور تدفقين متميزين يربطان بين القطاعين: فالمياه تستخدم لنمو الغذاء، والغذاء يستخدم لنقل المياه المنظرة أو الافتراضية. ويُعدّ هذا اختلافاً مفيداً على ضوء أن القضايا الاقتصادية-الاجتماعية الناجمة عن الجانب الإنتاجي للغذاء-المياه وجانب استيراد/تصدير المياه الافتراضية هي غالباً مختلفة، وترتفع بنواحي مختلفة. على سبيل المثال، على صعيد الإنتاج، يمكن لسوء إدارة مياه الري أن يؤدي إلى تبيد مصادر المياه إلى حدّ يهدد معه سبل الحياة الزراعية؛ أما من جانب تجارة المياه الافتراضية، فإن الاعتماد على الموردين الدوليين يمكن أن يؤدي إلى صدمات مفاجئة وحادة في الأسعار، ويهدد إمكانية وصول الأفراد إلى الغذاء في الدول المستوردة.

وبالإضافة إلى هذا التحليل للتقسيم المتداخل بين الغذاء-المياه، يلزمنا البحث في إطار عمل الغذاء-المياه-النزوح للتوسع في فهم الروابط بين الأمن الغذائي والأمن المائي والنشاط البشري.

الشكل 3: المرونة تجاه النزاع - إطار عمل الأمن الغذائي³⁰



Source: Authors' illustration based on Ecker and Breisiger (2012).

²⁹ سي. إسكوت، إم. قرين، جي. إل ويسكوت الأب، "ترابط المياه-الطاقة-الغذاء: تعزيز السعة التكيّفية للتحديات العالمية المعقدة" (تقدم في UNU - فلوريس، دريسدين، ألمانيا، 11-12 نوفمبر 2013).

³⁰ سي. بريسيبرغ وآخرين: "سياسات الأمن الغذائي لبناء المرونة تجاه النزاع" المرونة من أجل أمن الغذاء والتغذية (2014).

النزاعات والصدمات الأخرى (الاستقرار)	أمن الغذاء الوطني (التوافر)		بناء المرونة من خلال السياسات والتدخلات
	الاقتصاد الكلي - القطاعات الرئيسية - الحوكمة	الاستطاعة البشرية والإنتاجية	
	أمن الذاء الأسري (الوصول والانتفاع)		
		الدخل - الغذاء - الخدمات	

المصدر: توضيح المؤلفين بالاعتماد على إيكر وبريسينجر (2012)

يوضح الشكل 3 إطار العمل الذي طوره بريسيبرغ وآخرين من أجل بناء مرونة الأمن الغذائي لدى السكان تجاه النزاع.³¹ يبحث إطار العمل في توافر الموارد الغذائية والوصول إليها والانتفاع بها واستقرارها، ويصور كيف تؤثر النزاعات وغيرها من الصدمات، مثل الجفاف أو صدمات الأسعار على أمن الغذاء على المستوى الوطني والأسري. كما يصور العوامل المختلفة على المستوى الصغير والكبير والتي يمكنها المساهمة في بناء المرونة تجاه الصدمات، مثل السياسة والحوكمة والاستطاعة البشرية والخدمات. كما يساعد هذا النموذج من ناحيتين: فالتمييز الجلي بين أمن الغذاء الوطني على المستوى الشامل وأمن الغذاء الأسري على المستوى الصغير يساعد في تحديد أي من العوامل هي الأكثر تأثراً بالمكونات المحددة للأمن الغذاء أو يتحكم بها. ثانياً، يربط إطار العمل بين النفوذ والضغط الخارجي (سواء السلبي والإيجابي) على أمن الغذاء الوطني والأسري، ويبين بأن القرارات الصادرة على المستويين الوطني والأسري تخضع غالباً إلى ظروف خارجة عن سيطرتهم.

الشكل 4: إطار عمل تحليلي للروابط بين النظام المناخي والموارد الطبيعية والأمن البشري والاستقرار المجتمعي³²

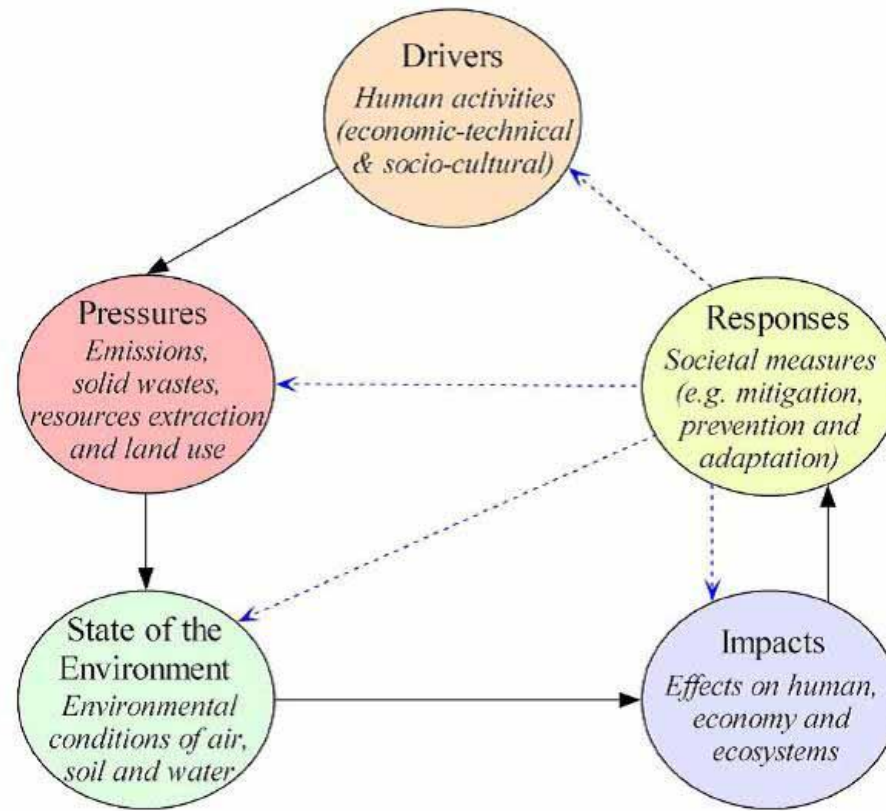


³¹ من المصدر ذاته.

³² جي. سكيفران وآخرين، "التغير المناخي والنزاع العنيف"، علوم 336 (6083) (2012) 869 - 871.

يعرض الشكل 4 إطار عمل تحليلي أكثر تعقيداً والذي قدمه سكيفران وآخرون، وفيه يربط بين النظام المناخي والموارد الطبيعية والأمن البشري والاستقرار المجتمعي. يمكن لكل مجموعة العمل بمثابة مُسبب وأثر لوقائع من فئة مختلفة. وبالتالي، تندرج المياه هنا ضمن كل من المصادر الطبيعية وفئات الأمن البشري التي تعالج أهمية المياه على كل من النظام البيئي والاستهلاك البشري. يتصف إطار العمل هذا بفائدته حيث يفرغ محتويات العوامل المختلفة التي يلزم معالجتها ضمن كل فئة، وكذلك العوامل المختلفة التي ترتبط بها معاً، ليس فقط فيما يتعلق بالأثر، وإنما من جانب العمل الذي يمكن تنفيذه (أي التخفيف منها وتعديلها والاستجابة لها).

الشكل 5: العلاقات والروابط السببية في إطار عمل الموجه-الضغط-الحالة-الأثر-الاستجابة³³



العوامل الموجهة
الأنشطة البشرية
(الاقتصادية - التقنية & الاجتماعية- الثقافية)
الضغوط - الانبعاثات، المخلفات الصلبة، استخراج الموارد واستخدام الأرض
الاستجابة - المقاييس المجتمعية (مثل: التخفيف منها ومنعها وتكييفها).
حال البيئة - الشروط البيئية للهواء والتربة والمياه.
التأثيرات - الآثار على البشر والاقتصاد والنظم البيئية.

³³ جي. سكيفران وآخرون، "التغير المناخي والنزاع العنيف"، علوم 336 (6083) (2012) 869 - 871.

يوضح الشكل 6 إطار العمل الأساسي المتعلق بالموجه-الضغط-الحالة-الأثر-الاستجابة، والذي يُستخدم لإيضاح العلاقات والروابط السببية بين المجتمع والبيئة. تضم الموجهات الأنشطة التي ينجم عنها الضغوط، والتي تؤثر بشكل مباشر على حالة البيئة، وتترك هذه التغييرات بدورها تأثيرات على الصحة الاجتماعية-الاقتصادية للأشخاص وعلى النظم البيئية مما يحفز استجابة المجتمع للتخفيف من تلك الآثار أو منعها أو تعديلها. يمكن لهذه الاستجابات بدورها أن تؤدي إلى موجهات جديدة وضغوط وتغييرات في حالة البيئة، أو الآثار - سواء كانت سلبية أم إيجابية. على سبيل المثال، تم تطبيق إطار العمل ذلك على التقييم البيئي المتكامل للمناطق الحضرية في طهران بغية وضع خريطة بالسلسلة السببية بين التحضر والإفراط في استخدام الموارد وتوافر الموارد والصحة البشرية (وغيرها من العوامل الأخرى).³⁵³⁴

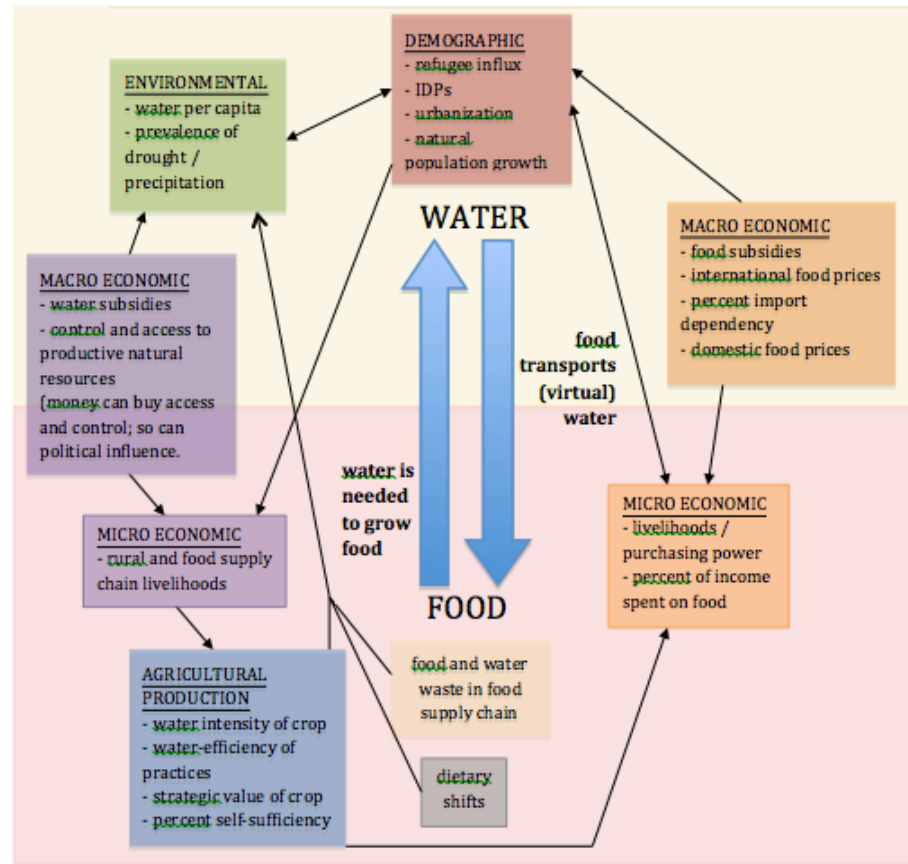
تبرز فائدة هذا النموذج بشكل خاص في قدرته على إظهار العلاقات السببية المعقدة وغالباً المعقدة بين النشاط البشري والبيئة. من ناحية أخرى، وفي مفهوم الغذاء والمياه والتشرد، قد تكون الروابط أكثر تعقيداً. بل علاوةً على ذلك كله، تظهر هناك حاجة للأخذ بالاعتبار بأن ليس كافة العوامل الموجهة هي نشاطات بشرية، وليس كافة التغييرات في "الحالة" هي تغييرات في حالة البيئة: وإنما هي أيضاً تغييرات في حالة الطرف البشري. لنأخذ على سبيل المثال، ما يلي: الجفاف ← خفض من توافر الغذاء المنتج محلياً ← يزيد من الاعتماد على الاستيرادات عالية السعر ← خفض من الوصول الاقتصادي إلى الغذاء من قبل شرائح السكان ← ازدياد الإنتاج المحلي باستخدام المياه الجوفية ← الإفراط في استخدام المياه ← استنزاف الموارد المائية ← خفض النشاط الزراعي وسبل المعيشة ← التحضر ... وتستمر الدورة.

إن ما يلزم هو إطار عمل جديد ليوضح أولاً الرابط بين الأمن الغذائي والأمن المائي، وثانياً، الروابط السببية بين الغذاء-المياه والعوامل الاجتماعية-الاقتصادية المتعلقة بالنزاع والتشرد. ونظراً إلى أن تلك الروابط بين الغذاء (المنتج والمتاجر به) والقطاعات المائية قوية بشكل خاص في منطقة (وانا)، يؤيد هذا البحث استخدام إطار عمل مدمج للأمن الغذائي والمائي. وكما تبين النماذج أعلاه، سوف يحاول هذا النموذج الربط بين عوامل المصادر البيئية والطبيعية مع السلوك البشري والأمن البشري والاستقرار الاجتماعي، وكذلك متضمناً كل من المستوى الوطني والأسري. يتمثل الغرض الرئيسي من إطار العمل هذا تسهيل الطريق نحو التوازن بين الحاجة لإدخال المياه مع الحاجة إلى ضمان التوافر المادي للغذاء وإمكانية الوصول المالي إليه.

³⁴ لي. زيباردست، إي. صالح و إتش. أفراسيابي، "تطبيق إطار عمل الموجه-الضغط-الحالة-الأثر-الاستجابة من أجل التقييم البيئي المتكامل للمناطق الحضرية: دراسة حالة عن طهران" (الصحيفة الدولية للأبحاث البيئية) (2) (2015) 445 - 456.

³⁵ بي. غابريلسين وبي. بوخ، "المؤشرات البيئية: النمطية والاستخدام في إعداد التقارير" (إي. إي. إي. كوينغهان 2003).

الشكل 6: مخطط توضيحي للترابطات بين المياه والغذاء



الإنتاج الزراعي

- الكثافة المائية للمحصول
- الكفاءة المائية للممارسات
- القيمة الاستراتيجية للمحصول
- الكفاية الذاتية بنسبة

التحويلات الغذائية

المياه

الغذاء ينقل المياه (الافتراضية)

يلزم المياه لنمو الغذاء

الغذاء

يستخدم التدفق المميزان بين الغذاء والمياه؛ المياه كمدخل إلى الغذاء، والغذاء كحامل للمياه المضمنة فيه؛ كما هو موضح في نموذج (UNU 2012) هنا كأساس لإطار العمل. ويمثل كل مربع فئة تدرج إما في جانب "المياه لازمة لنمو الغذاء" أو "الغذاء

ينقل المياه (الافتراضية) " في الشكل. تؤخذ كل من القضايا الاقتصادية الكلية (على المستويين الوطني والدولي) والاقتصادية الصغيرة (على المستوى الأسري) بالاعتبار بشكل منفصل على كل جانب.

يوضح إطار العمل كل من الروابط بين الغذاء والمياه، والعلاقة بين تلك الروابط والعوامل الاجتماعية-الاقتصادية التي توجهها أو تتأثر بها. وغالباً ما يُنظر على المياه والغذاء بمعزل عن علاقتها مع السلوك البشري، (مثلاً، كيف يمكن لانعدام إما الغذاء أو المياه أن يؤدي إلى النزاع والتشرد). يمكن لتحليل هذه العلاقات ضمن الإطار ذاته أن تبين كيف يمكن للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالغذاء أن تتغير بسبب عوامل تتعلق بالمياه، والعكس صحيح. يمكن لهذا التحليل أن يُمكن أولئك العاملين في قطاع التنمية والقطاع الإنساني من تحقيق فهم أفضل للأسباب والنتائج المتعلقة بانعدام الغذاء والمياه، وذلك فيما يتعلق بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي واستقرار السكان.

2: الروابط السببية بين الأمن المائي والأمن الغذائي والنزاع والتشرد

يهدف هذا الفصل إلى إيضاح النقاط التي تتقاطع فيها الروابط بين الغذاء والمياه مع التشرد الإنساني وحركة اللاجئين. فيمكن للعلاقة بين المياه والغذاء إما أن تعمل كمحفز للتشرد، أو تظهر كنتيجة للتشرد. وإنه لمن الجوهري ملاحظة أنه يمكن العثور على أكثر من رابط من هذه الروابط السببية غالباً في حالة واحدة - فإن روابط الغذاء-المياه تندرج كمحفزات، وهي أيضاً نتائج للتشرد - مما ينجم عنه حلقة مفرغة من التشرد وانعدام الأمن المائي والأمن الغذائي داخل بلد ما، أو ضمن أجزاء أكبر من المنطقة. ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام: الأول هو المواد المنشورة حول مراجعة للروابط السببية بين التشرد والأمن المائي والأمن الغذائي، والتالي هو تقديم دراسات حالة تسلط الضوء على الطرق المعقدة التي تجعل من تلك الروابط مترادفةً معاً داخل منطقة (وانا)، وأخيراً، يُقترح رسم شجرة مشكلة الغذاء-المياه-التشرد بهدف إعداد خريطة توضح فيها الخسائر المختلفة.

1.2 مراجعة المواد المنشورة

تبحث المواد المنشورة والتي تجري دراستها في هذا القسم الروابط السببية الأربعة الرئيسية: وهي ندرة المصادر الطبيعية كموجه للنزاع والتشرد، وانعدام الأمن الغذائي كموجه للنزاع والتشرد، وأثار التشرد على الموارد الطبيعية، وكذلك أثار التشرد على الأمن الغذائي.³⁶

1.1.2 انعدام الأمن المائي والموارد الطبيعي كموجه للنزاع والتشرد

يجادل المؤلفون بأن "التحديات المرتبطة بالتنوع المناخي والتغير وتوافر المياه العذبة"³⁷ هي عوامل توجيه غير مباشرة للنزاع والهجرة. كما أنه من المهم لهذا البحث أن يُحدد الطريق الذي تهدف هذه الروابط غير المباشرة لأن تسلكه؛ على سبيل المثال، كيف يمكن ترجمة الجفاف إلى أزمة في النهاية؟

يقدم بلاك وآخرون إطار عمل يمكن فيه تحديد "العائلات الخمسة للموجهات التي تؤثر على قرارات الهجرة؛ وهي الموجهات الاقتصادية والسياسية والديموغرافية والبيئية"³⁸. ويؤكدون بأن التغير المناخي يؤثر على الهجرة على نحو غير مباشر، لاسيما من خلال الموجهات الاقتصادية مثل التغيرات في سبل المعيشة، وعبر الموجهات السياسية التي ربما تؤثر على النزاعات على الموارد. من ناحية أخرى، يجادل سيلبي وهوفمان بأن "التحليلات التي تشير إلى أن تأثيرات الضغوط البيئية غير مباشرة وهي إحدى "الموجهات" المتعددة للنزاع والهجرة تُغالي أيضاً في أهميتها الحالية والمستقبلية"³⁹.

يزعم بيرنور وآخرون بأنه "لا يوجد هناك علاقة ممنهجة ومباشرة بين التدهور البيئي والنزاع العنيف"⁴⁰، وإنما هناك عوامل اقتصادية وسياسية هي التي تحدد قدرة السكان على التعايش مع التغيرات البيئية. ويستشهد هؤلاء المؤلفون بدراسات عديدة، تُبين بأن سوء الإدارة الاقتصادية بالتحديد هو العامل الأكثر ترجيحاً لتوليد النزاع.

ويرى باحثون آخرون بأن الرابط بين العوامل البيئية والنزاع أكثر قوةً عما استشهد به المؤلفون أعلاه، حيث يجادل هيندريكس وصاليحان بأن هناك "علاقة متينة بين الصدمات البيئية والاضطرابات"⁴¹. ويحدد كهل مركباً متنوعاً من الإجهاد الديموغرافي والبيئي، والذي يتضمن "نموً سريعاً في عدد السكان وتدهوراً بيئياً وتوزعاً غير متساوٍ للمصادر الطبيعية"، ويتوصل إلى نتيجة مفادها وجود احتمال بأن هذا يؤدي إلى النزاع.⁴²

³⁶ الروابط بين النزاع والتشرد ليست محط تركيز هذا البحث؛ وإنما يُنظر إلى التشرد الناجم عن النزاع واسع النطاق هنا بأنه رابط سببي مقبول بشكل واسع.

³⁷ بي. إتش. غليك، "المياه والجفاف وتغير المناخ والنزاع في سوريا"، الطقس والمناخ والمجتمع 6(3) (2014) 331 - 340.

³⁸ آر. بلاك، "تأثير التغير البيئي على الهجرة الإنسانية" - التغير البيئي العالمي 21 (2011) إس. 3 - إس. 11.

³⁹ إس. سيلبي وسي هوفمان، "ندرة المياه والنزاع والهجرة: تحليلي مقارن وإعادة التقييم" - البيئة والتخطيط سي: الحكومة والسياسة 30 (6) (2012) 997 - 1014.

⁴⁰ تي. بيرنور، تي. بوهميلت، في. كوي، "التغيرات البيئية والنزاع العنيف"، رسائل الأبحاث البيئية 7 (1) (2012).

⁴¹ سي. إس هيندريكس وأي صالحان، "تغير المناخ، والهطول المطري، والنزاع الاجتماعي في أفريقيا"، صحيفة أبحاث السلام، 49 (1) (2012) 35 - 50.

⁴² سي. إتش كهل، الحالات والندرة والنزاع المدني في دول العالم النامي (2006).

2.1.2 انعدام الأمن الغذائي كموجه نحو النزاع والتشرد

تم التوصل إلى أن الترابط بين انعدام الأمن الغذائي والنزاع أقوى بكثير عما يربط بين ندرة المصادر الطبيعية والنزاع والتشرد. فكما ذكرنا في مقدمة هذه الدراسة، يمكن أن يتحقق الأمن الغذائي إما من خلال الإنتاج المحلي أو دعم الغذاء أو استيراد الغذاء. وتتصف منطقة وانا باعتمادها الكبير على الاستيراد - فإن مصر، على سبيل المثال، تستورد 50 بالمئة من الحريرات المستهلكة في البلد، في حين تستورد قطر ما يصل إلى 85 بالمئة من متطلباتها الغذائي، وهذا يعني أيضاً اعتماداً على أسعار أسواق الغذاء الدولي المتقلبة جداً. فقد اعتبر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بأن ارتفاع أسعار الغذاء في العامين 2007-2008 هو العامل الرئيسي الذي ساهم في إضافة أربعة ملايين شخص يعاني من سوء التغذية في الدول العربية⁴³، حيث شهدت كل من البحرين والأردن واليمن والسعودية ولبنان والمغرب ومصر جميعها أعمال شغب ومظاهرات خلال تلك السنوات.

وتوصل رترز وآخرون بأن دول (وانا) قد تأثرت بارتفاع أسعار الغذاء العالمية مع رفض أي هبوط للأسعار المحلية (أي أن الأسعار المحلية ترتفع مع ارتفاع الأسعار العالمية، ولكنها لا تهبط إلى المستوى ذاته بعد انخفاض الأسعار العالمية)⁴⁴. ويضاف إلى تلك الأسباب هو صرف نسبة كبيرة من الدخل الأسري في المنطقة على الغذاء (انظر الجداول في دراسات الحالة في الفصل 3). يمكن عكس ذلك الأثر في بعض البلدان من خلال الإعانات، رغم اعتقاد أنها استراتيجية غير مستدامة للمنطقة من الناحية المادية على نطاق واسع.

وبالاعتماد على مراجعة عدد من الدراسات التي تربط بين انعدام الأمن الغذائي مع العنف والنزاع، توصل برينكمان وهيندريكس إلى أن انعدام الأمن الغذائي بحد ذاته سبباً للنزاع⁴⁵. ويدرس ماركو لاغي وآخرون بشكل خاص الروابط بين ارتفاع أسعار الغذاء العالمية لعام 2011، والاحتجاجات التي أدت إلى ما يُدعى بالربيع العربي، وتوصل إلى نتيجة مفادها أنه رغم وجود عوامل أخرى ذات صلة، تظل "أسعار الغذاء المرتفعة" هي الحالة التي مهدت لحدوث الاضطراب⁴⁶. في مصر، على سبيل المثال، والتي تحفل بتاريخ طويل من المظاهرات المتعلقة بالغذاء، بما فيها أعمال الشغب المشنوعة والمتعلقة بالخبز عام 1977، والتي قتل خلالها 79 شخصاً، شهدت ارتفاعاً بنسبة 37 بالمئة في سعر الخبز خلال ارتفاع أسعار الغذاء الدولي لعام 2008، والتضخم السنوي للغذاء بنسبة 18.9 بالمئة حتى ثورة عام 2011.

وفي دراسة حول 55 مدينة في 59 دولة آسيوية وإفريقية (بما فيها دول منطقة وانا)، توصل هيندريكس وهاجارد وماغالوني إلى نتيجة أنه في حين يشكل ارتفاع أسعار الغذاء الدولية موجهاً هاماً للنزاع الحضري والاضطراب المدني، يعتمد هذا الرابط على نوع النظام مع إثارة أسعار الغذاء المزيد من المحفز للاضطرابات التي تحدث غالباً في البلدان الأكثر ديمقراطية⁴⁷. ويؤكد هذا هيندريكس وهاجارد، ممن أكدا بأن حدوث ذلك ناجم عن حقيقة أن السياسات أكثر تسامحاً من الناحية السياسية ويرجح لها أكثر أن تسعى للوصول إلى سياسات أكثر ملائمة للقطاعات الريفية⁴⁸. تبرز أهمية هذه النتائج لسببين: أولهما، يمكن التبرير بأنه من المرجح حدوث اضطرابات في أسعار الغذاء في البلدان ذات التسامح السياسي، في حين لا يرجح كثيراً لهذه الأنواع من الاضطرابات أن تتطور إلى نزاعات واسعة النطاق يمكن رؤيتها في بلد مثل سوريا، وثانياً، أن هذه النتائج تشير إلى أن الاضطراب الاجتماعي في البلدان غير الديمقراطية قد يرجح أن تتضح أكثر خارج المدن بسبب الغياب النسبي للسياسات المساندة للريف.

يقترح بوش بأن زيادة أسعار الغذاء يمكن أن يشكل حافزاً أولياً للاحتجاج ضد ظروف أخرى ضمنية تتعلق بأمن الغذاء لدى السكان، مثل التوظيف أو الأجور أو السياسة غير المستحبة⁴⁹. فقد توصل فيارون ولاتين بأن الدخل، كمتغير للوصول إلى الغذاء، يرتبط على نحو متين باشتعال النزاع⁵⁰.

⁴³ الصندوق الدولي لتنمية الزراعة، تحسين أمن الغذاء في الدول العربية (2009) xii.

⁴⁴ إي. ورتزيت وآخرون، "أثر تقلب أسعار الغذاء وتضخم الغذاء على بلدان البحر المتوسط الجنوبية والشرقية"، مركز برشلونة للعلاقات الدولية، لاتحاد البحر المتوسط (2014).

⁴⁵ إتش. برينكمان وسي. هيندريكس، "انعدام الأمن الغذائي والنزاع العنيف: الأسباب والنتائج ومعالجة التحديات" (الورقة العرضية رقم 24 (2011)).

⁴⁶ إم. لاغي وك. بيرتراند ويو بار-يوم، "أزمات الغذاء وانعدام الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط"، (2011).

⁴⁷ سي. هيندريكس، إس. هاجارد وبي. ماغالوني، "الحوكمة والفرصة: أسعار الغذاء والنظام السياسي والاحتجاج" (قدمت في اتفاقية اتحاد الدراسات الدولية، نيويورك، أغسطس 2009).

⁴⁸ سي. هيندريكس وإس. هاجارد، "أسعار الغذاء العالمية، نوع النظام والاضطراب الحضري في العالم النامي"، صحيفة أبحاث السلام 52 (2) (2015) 152.

⁴⁹ آر. بوخ، "أعمال شغب الغذاء: الفقر والسلطة والاحتجاج"، صحيفة التغيير الزراعي 10 (1) (2010) 119 - 129.

⁵⁰ جي. دي فيروناند دي. دلاتين، "العرقية، التمرد والحرب المدنية"، مراجعة العلوم السياسية الأمريكية 97 (1) (2003) 75-90.

3.1.2 آثار النزوح على المياه وندرة الموارد الطبيعية

غالباً ما يتسبب تدفق اللاجئين والنزوح الداخلي، مع أنماط أخرى لنمو السكان، بزيادة في التنافس على المياه وغيرها من المصادر الطبيعية الأخرى في مناطق محددة من الكثافة السكانية متزايدة النمو. وقد توصل البكري وآخرون بأن النمو غير المسيطر عليه في عدد السكان يتسبب بفرض المزيد من الضغط على الموارد الطبيعية للبلد، بما في ذلك توسع المناطق الحضرية وبالتالي، انحسار الأراضي الزراعية المروية بالأمطار. كما انخفضت الأراضي الزراعية المروية، رغم أن ذلك قد ساهم في انخفاض جودة المياه المتوافرة للرّي.⁵¹

يجادل كيريب بأنه في حين هناك القليل من الأبحاث التجريبية لدعم الادعاء القائل بأن اللاجئين يساهمون بشكل كبير في تدهور البيئة، تؤدي البيانات العامة التي تصدر عن أعضاء في المجتمع الدولي إلى تسليط الضوء على أية تأثيرات بيئية سلبية⁵². يمكن لهذا أن يُفاهم من الانطباق لدى المجتمعات المضيفة بأن تدفق اللاجئين يؤدي إلى زيادة التدهور.

وفي حين أن معظم اللاجئين يستقرون في المجتمعات المضيفة، يتركز عدد كبير منهم في مخيمات اللاجئين. وتوصلت التحقيقات الأخير للآثار على المياه السطحية في مخيم الزعتري في الأردن بأنه مصدر للتلوث، سواء داخل المخيم ذاته وفي المناطق المحيطة، وبأنه مع مرور الوقت، سوف يترك المخيم أثراً مجحفاً على جودة المياه الجوفية أسفله.⁵³ وعلى هذه النقطة، يؤكد كيريب أهمية اختيار الموقع الملائم للمخيمات، بغية خفض التأثيرات المحتملة.⁵⁴ وتبين دراسة لمخيم كبير للأشخاص النازحين داخلياً في دارفور في جنوب السودان كيف أن الزيادة في عدد سكان المخيم قد قابله انخفاضاً في غطاء الأشجار والشجيرات، وكذلك زيادة في الأراضي الزراعية المزروعة⁵⁵؛ وهذا يؤكد وجود رابط بين المنافسة على الموارد الطبيعية والحاجة لأمن الغذاء.

4.1.2 آثار النزاع والنزوح على الأمن الغذائي

توصل هيندريكس وبرينكمان، عند التركيز على الساحل، بأنه في حين يشكل الأمن الغذائي تهديداً من شأنه مضاعفة النزاع، يمثل النزاع عاملاً رئيسياً موجهاً لانعدام أمن الغذاء⁵⁶. وقد حدد سيمونز أربع وسائل يؤثر فيها النزاع على انعدام الأمن الغذائي للحد الذي تؤثر فيه على توافر الغذاء: "أولاً، يتسبب النزاع في تعطيل الإنتاج، وثانياً، يتسبب النزاع في تعطيل تدفقات الغذاء، وثالثاً جفاف مجرى الاستثمارات العامة والخاصة في إنتاج الغذاء وأنشطة التسويق. وأخيراً، يؤدي النزاع إلى خسارة صريحة من خلال تدمير الأصول الغذائية والأصول المنتجة للغذاء."⁵⁷ يشير المؤلف إلى أن الأشخاص المتأثرين بالنزاع غالباً ما يعانون من فقر متزايد، والذي من شأنه عرقلة استرداد الإنتاج الزراعي ما بعد النزاع. فقد أجبر العديد من المزارعين اللبنانيين خلال حرب عام 2006 بين حزب الله وإسرائيل في لبنان على النزوح عن أراضيهم وترك المحاصيل والحيوانات دون أية رعاية، مما أدى إلى ضياع في الإنتاج والدخل، ذلك أن الحرب قد وقعت في ذروة فترة حصاد محاصيل التصدير، وهذا ما فاقم من الخسارة. وهذا يعني عجز العديد من المزارعين عن إعادة سداد ديونهم واستحواذ رأس المال لموسم الحصاد التالي، مثيراً المخاوف لأن يتسبب ذلك إلى مواجهة هؤلاء المزارعين "حلقة مفرغة هابطة من الدين والفقر".⁵⁸

يبحث تشامبرز في سكان المجتمعات المضيفة ممن تتجاوز فقرهم ومخاطرهم تلك الخاصة باللاجئين، وقد اعتمد في تحليله على خمسة أبعاد: الغذاء والأرض والعمالة والأجور؛ الخدمات ومصادر الملكية المشتركة؛ والتنمية الاقتصادية.⁵⁹ ويؤكد على الحاجة للتمييز بين المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية بين السكان المضيفين، مشيراً إلى أنه "في المناطق المتأثرة باللاجئين الريفيين، يكسب المستضيفون الأفضل حالاً وأكثر حظاً عادةً من وجود اللاجئين ومن برامج اللاجئين. وعلى النقيض، قد يمثل الأكثر فقراً

⁵¹ جي. تي البكري وآخرون: "أثر تغيرات المناخ واستخدام الأراضي على المياه والأمن الغذائي في الأردن: تضمينات التجاوز "تراجيديا العموم" - قابلية الاستدامة 5 (2) (2013) 724 - 748.

⁵² جي. كيريب، "الأسباب البيئية وتأثير حركات اللاجئين: تعليق على الجدل الحالي" - الكوارث 21 (1) (1997) 20-38.

⁵³ إس. الحراشية، آر. الإدانات وإس. عبد الله، "تأثير مخيم الزعتري للاجئين على جودة المياه في عمان - حوض الزرقاء"، صحيفة الحماية البيئية 6 (1) (2015) 16.

⁵⁴ كيريب أعلاه، رقم 51.

⁵⁵ إم. هاغينولتشر، إس. لانغ ودي. تايد، "التقييم المتكامل للأثر البيئي على مخيم النازحين داخلياً في السودان، بالاعتماد على صور القمر الاصطناعي عالية الدقة ومتعددة

المرحال"، استشعار البيئة عن بعد 126 (2012) 27-38.

⁵⁶ إتش. برينكمان وسي. هيندريكس، "انعدام الأمن الغذائي وديناميكيات النزاع: الروابط السببية والتعليقات المعقدة"، الاستقرار: الصحيفة الدولية للأمن والتنمية، 2 (2) (2013) 3 - 5.

⁵⁷ إي. سايمونز، "حصد السلام: الأمن الغذائي والنزاع والتعاون"، تقرير حول التغير البيئي والبرنامج الأمني 14 (3) (2013).

⁵⁸ الفاو، تقييم الضرر واحتياجات الاسترداد الأولية للزراعة ومصائد الأسماك والحراثة. (نوفمبر 2006).

⁵⁹ آر. تشامبرز "الخاسرون المخفيون؟ تأثير اللاجئين الريفيين وبرامج اللاجئين على المستضيفين الأكثر فقراً" مراجعة الهجرة الدولية (1986) 245 - 263.

بين المستضيفين فئة الخاسرين المخفيين⁶⁰. وبالتالي، قد تتعرض القدرة المالية للفئات الأكثر فقراً في المجتمع المضيف للوصول إلى الغذاء إلى الخطر بسبب وجود اللاجئين، في حين قد يزداد الرفاه المالي للمستضيفين الآخرين بشكل فعلي.

2.2 دراسات الحالة

يمكن الاطلاع على أربعة روابط سببية موضحة أعلاه (ندرة المصادر الطبيعية كموجه للنزاع والتشرد؛ انعدام الأمن الغذائي كموجه للنزاع والتشرد، وآثار التشرد على المصادر الطبيعية، وآثار التشرد على الأمن الغذائي) في حالات مختلفة في أنحاء منطقة (وانا). وهنا، تبرز الأردن ولبنان واليمن كأمتثلة عن مجتمعات مستضيفة للاجئين، ويتضح العراق كمثال عن دولة شهدت نزوحاً داخلياً، في حين تظهر سوريا كمثال عن هجرة جماعية للاجئين.

الجدول 1: اللاجئين والنازحون كما في ديسمبر 2014، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

اللاجئون المقيمون في	النازحون الداخليون المقيمون في	الباحثون عن اللجوء المقيمون في	أشخاص بلا دولة مقيمون في	لاجئون أصلهم من	باحثون على اللجوء أصلهم من
العراق	271.143	3.596.356	8.471	120.000	103.733
الأردن	*654.141	0	18.797	0	1.305
لبنان	1.154.040	0	7.434	0	3.838
سوريا	**149.140	7.632.500	2.745	160.000	79.670
اليمن	257.645	331.093	8.674	0	2.737

* يشمل الرقم 29.300 لاجئاً مسجلين في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالأردن. وتقدر الحكومة عدد العراقيين بـ 400.000 نسمة في نهاية مارس 2015. ويشمل ذلك اللاجئين العراقيين والأنواع الأخرى من العراقيين.

** تقدير الحكومة لعدد العراقيين الذين يعيشون في سوريا. وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 30.000 لاجئاً عراقي هناك في نهاية ديسمبر 2014.

1.2.2 العراق

دخلت العراق دائرة من الصراعات العنيفة والحظر منذ بداية حرب الخليج الأولى عام 1991. ونتج عن ذلك فرار الكثير من العراقيين من البلاد على مدار سنوات، إلى جانب ظهور عدد كبير من السكان النازحين داخلياً. وقد أثر نفاد الطاقة الذي عانت منه البلاد لأكثر من عقدين على نظم الري والتي تعمل حالياً بشكل أقل كثيراً من طاقتها⁶¹. كما تتحمل الحروب المتعاقبة مسؤولية الدمار الذي لحق بالكثير من البنى التحتية للمياه في العراق دون وجود فرصة سانحة لإعادة إنشائها.

ومنذ سبعينيات القرن الماضي، عندما كانت العراق مشهورة بأراضيها الزراعية الخصبة ابتليت البلاد بنقص المياه وارتفاع مستويات الملوحة والتصحر. وقد كان من الأسباب الرئيسية للملوحة الممارسات الزراعية السيئة وخاصة في وسائل الصرف غير الملائمة. وقد انحسرت مياه نهري دجلة والفرات بشكل ملحوظ ومن أجل تعويض ذلك زاد الاعتماد على المياه الجوفية في الري دون أي إشراف حكومي على استخراجها⁶². وقد ألحق ذلك أثراً مدمراً على الزراعة في العراق. فبينما بقيت البلاد لفترة كبيرة اعتمادها الأكبر على الإنتاج المحلي في السنوات الأخيرة على نحو أكثر من غيرها من البلدان في غرب آسيا وشمال أفريقيا، إلا أن التقديرات تشير إلى أن 40 في المائة على الأقل من الأراضي الصالحة للزراعة – أو 25.000 هكتاراً – أصبحت أكثر ملوحة مما يسمح بزراعة المحاصيل⁶³، ويطول التصحر ما بين 40-50 في المائة من الأراضي التي كانت يوماً أرضاً خصبة⁶⁴. وقد جعلت هذه

⁶⁰ من المصدر ذاته.

⁶¹ لجنة التنسيق بين منظمات المجتمع المدني في العراق 'عن العراق' <<http://www.ncciraq.org/en/about/about-iraq>> في 1 سبتمبر 2015.

⁶² من المصدر ذاته

⁶³ وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، "برنامج إعادة البناء الزراعي والتنمية للعراق، التقرير النهائي للخطة التحويلية للقطاع الزراعي في العراق: المجلد 1" (2004).

⁶⁴ مكتب اليونسكو بالعراق، إدارة مخاطر الجفاف المتكاملة – إطار العمل الوطني لإدارة مخاطر الجفاف بالعراق، الملخص التنفيذي (2010).

العوامل الحياة الزراعية صعبة ومحفوفة بالمخاطر ومستحيلة أحياناً، وهي مسؤولة عن زيادة أعداد المنتقلين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

وقد ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن الجفاف كان سبباً رئيسياً للهجرة في العراق في الفترة من 2007-2009.⁶⁵ وفي ذلك الوقت اتخذت الحكومة إجراءات مهمة للتخفيف من أثر الجفاف حيث فرضت نسبة إجبارية للري ولم تسمح إلا بزراعة محاصيل استراتيجية معينة (كالأرز والذرة ودوار الشمس والقطن والخضراوات) في الصيف.⁶⁶ وتنتج العراق عادة كميات تقارب ما يكفيها ذاتياً من القمح والشعير، لكن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية سببت هبوط قيم ما ينتج إلى 70 في المائة مما يزرع أساساً.⁶⁷

ورغم الصعوبات التي يواجهها القطاع، تبقى العراق أكثر اعتماداً على الإنتاج الغذائي المحلي من العديد من البلدان الأخرى في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا بفضل هطول ما يكفي من الأمطار في شمال البلاد.⁶⁸ ويعني هذا أن العراق أكثر عرضة لمخاطر ومشكلات بيئية حول الحصول على الموارد الإنتاجية الطبيعية لأمنها الغذائي أكثر من خوفها من تقلبات الأسواق العالمية.

كما أدى آخر موجات الصراع إلى سيطرة داعش على مصادر المياه والأراضي المزروعة، مما يعرقل 40 في المائة من إنتاج البلاد للقمح وتسبب في فرار آلاف العراقيين من أراضيهم.⁶⁹

وفي حالة العراق قادت الضغوط البيئية المتعلقة بالمياه كالجفاف والملوحة عملية الانتقال الحضري من المناطق الزراعية الريفية إذ أصبحت المشاركة في الزراعة أمراً متزايداً كاستراتيجية للحياة. كما عقدت الصراعات وصعوبة الحصول على الموارد الطبيعية أمر النزوح الداخلي أكثر. ومن أجل الحفاظ على الأمن الغذائي من خلال الإنتاج المحلي إلى الحد الممكن، تبنت الحكومة سياسة تتخذ إجراءات لضمان تركيز استخدام المياه في الإنتاج الزراعي على المحاصيل الاستراتيجية. ورغم ذلك فقد زاد الاعتماد على أسواق الغذاء العالمية كما زادت أسعار الغذاء. وفيما كان هناك دليل واضح على تسبب الصراع في تفاقم ضعف الأمن المائي من خلال السيطرة على موارد المياه وضعف الأمن الغذائي من خلال توقف نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي، إلا أنه لا يوجد دليل يشير إلى كون النزوح ذاته سبباً لضعف الأمن المائي أو الغذائي في العراق.

⁶⁵ المنظمة الدولية للهجرة، "تقارير المنظمة الدولية للهجرة عن النزوح في العراق: تركيز خاص - الأمن المائي (سبتمبر 2010).

⁶⁶ العراق: أهوجرس إنذار بموت الزراعة؟ (إيرين نيوز، 28 أبريل 2009) <<http://www.irinnews.org/report/84142/iraq-death-knell-for-agriculture>> في 1 سبتمبر 2015.

⁶⁷ من المصدر ذاته

⁶⁸ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 'عراق: مخاوف جادة بشأن الأمن الغذائي بسبب الصراع' (25 يونيو 2014)

<<http://www.fao.org/news/story/en/item/237162/icode>> في 25 أغسطس 2015.

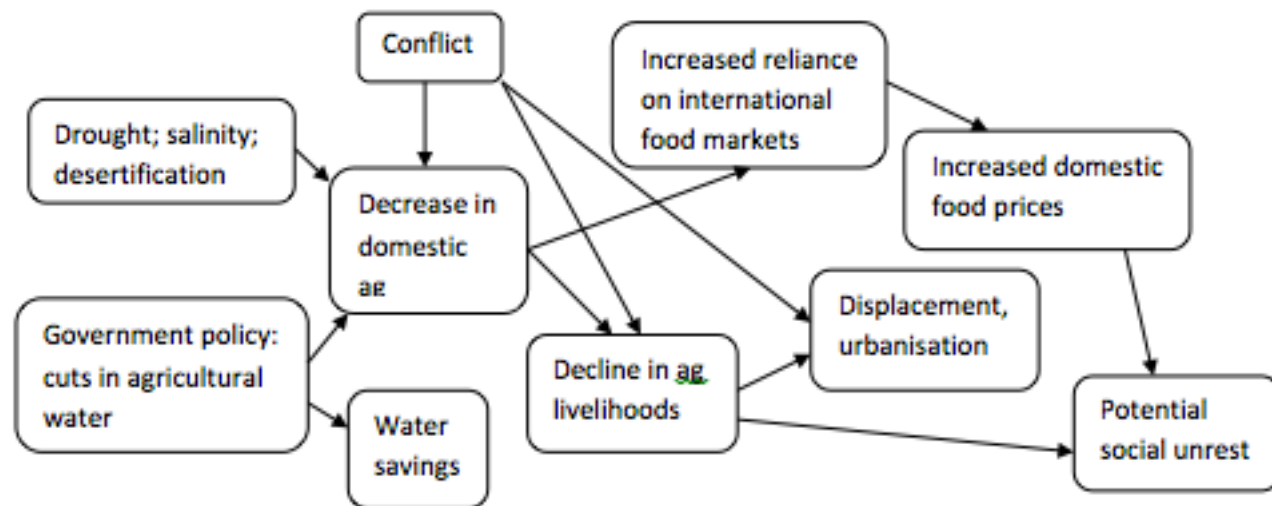
⁶⁹ انظر: منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة: "المزارعون والرعاة في العراق بحاجة ماسة للدعم" (10 نوفمبر 2014) >

<<http://www.fao.org/news/story/en/item/265143/icode>>; أ. نوسكا "إنتاج العراق من القمح في الميزان مع استمرار الصراع" (13 أغسطس 2014) >

<<http://fortune.com/2014/08/13/as-conflict-persists-irags-wheat-production-hangs-in-the-balance>> في 1 سبتمبر 2015.

⁶⁹ سبيري زينجر وآخرون، "ما بعد الصحوة العربية" (IFPRI 2012): تم تعريف الأمن الغذائي على المستوى الكلي للبلد باعتباره حصة واردات الغذاء مقسوماً على إجمالي الصادرات زائد صافي تدفقات التحويلات (واردات المواد الغذائية / [إجمالي الصادرات + صافي تدفقات التحويلات]); يتم استخدام معدل انتشار نقص التغذية لدى الأطفال (كنسبة مئوية) كمؤشر انعدام الأمن الغذائي على المستوى الجزئي.

الرقم 7 : رسم بياني للعلاقات بين الصراع والزراعة و نوعية الحياة



الجدول 2: بيانات المياه والغذاء فى العراق

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
								49		نسبة الإنفاق على الغذاء من قبل الفقراء (% منظمة الأغذية والزراعة)
	16.4	22.7	24.5	15.9	23.4	35.2	43.8	54.9	83.7	تقلب أسعار الأغذية المحلية (فهرس) منظمة الأغذية والزراعة
	6.40	7.80	6.90	5.70	6.50	9.90	6.80	5.60	9.80	تقلب أسعار الأغذية العالمية
				56.8	61.4	62.5	59.9	56.9	56.1	نسبة الاعتماد على واردات الحبوب (% (متوسط ثلاث سنوات) منظمة الأغذية والزراعة)
				~ 3.25						نسبة دعم الغذاء من إجمالي الناتج المحلي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية
				غير متوفر 27.5						خطر ضعف الأمن الغذائي على المستوى الكلي والمستوى الجزئي
	2661		2741					3127		إجمالي موارد المياه المتجددة للفرد م (3 نسمة/ سنة) فاو أكواسات
		79								سحب المياه للاستخدام الزراعي نسبة إلى إجمالي سحب المياه. البنك الدولي
3.01										معدل الانتقال الحضري (% فى العام- متوسط 5 سنوات) كتاب الوقائع لوكالة الاستخبارات المركزية

2.2.2 الأردن

لعبت الأردن منذ فترة طويلة دور المضيف لعدد كبير من اللاجئين من المنطقة، ولا سيما من فلسطين (1948 و 1967) والعراق (1991، 2003، و 2014 إلى الوقت الحاضر)، ومؤخرًا من سوريا (2011 إلى الوقت الحاضر). والأردن هي أيضًا واحدة من أكثر البلدان المضيضة التي تعاني ندرة الموارد المائية في المنطقة.

وقد اهتمت دراسة لإحدى منظمات العمل الدولية قام بها العجلوني وكوار بدراسة تأثير أزمة اللاجئين السوريين على الأسواق الزراعية وأسعار المواد الغذائية ذكرت أن:⁷⁰

هشاشة القطاع الزراعي في الأردن الذي يعمل به عددًا كبيرًا من الأردنيين ويعتمد اعتمادًا كبيرًا على التبادلات مع سوريا، قد تفاقمت بسبب زيادة الضغط على الموارد الطبيعية - بما في ذلك الرعي منها - والقاعدة الانتاجية. وعلاوة على ذلك، فقد تأثرت أسعار المواد الغذائية بسبب التدابير التقشفية التي تعتمدها الحكومة من قبل، والتي تُنفذ على مدار العام الماضيين لخفض الدعم على الغذاء والوقود. وقد أدى كل ما تقدم إلى زيادة قابلية تعرض الأردنيين للصدمات الاقتصادية، وبصفة خاصة تلك المجتمعات التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين. وقد خلق هذا الضعف، جنبًا إلى جنب مع الانتفاضات الإقليمية، زيادة الشعور بالاستياء والإحباط لدى المواطنين.⁷¹

عانى الأردن أيضًا آثارًا سلبية على الموارد الطبيعية - وبخاصة مواردها المائية الشحيحة أصلًا - بسبب ضغوط الزيادة السكانية التي سببتها أزمات اللاجئين في البلدان المجاورة.⁷² كما تعطلت أيضًا شبكة إمدادات الغذاء، مما يؤثر على الأمن الغذائي، سواءً من حيث توفره أو الوصول الاقتصادي لبعض المنتجات. فالدواجن ومنتجاتها، على سبيل المثال، والتي كان يتم استيرادها بشكل رئيسي من سوريا، هي الآن تعاني نقصًا في المعروض. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب التخفيضات في إعانات الوقود في الأردن حيث ترتبط مزارع الدجاج باحتياجات عالية من التدفئة، مما أدى إلى زيادة قدرها ثلاثة أو أربعة أضعاف في سعر البيض.⁷³ وتوفر الأردن دعمًا كبيرًا بالفعل للخبز، وهو الغذاء الأساسي الرئيسي لسكان البلاد، وهناك تحذيرات من أن التخفيضات المقترحة لهذا الدعم (والذي من شأنه أن يجعل تكلفة الخبز أكثر من الضعف) سيكون له انعكاسات سلبية لا سيما على الأسر ذات الدخل المنخفض.⁷⁴

وبوصفها بلدًا مضيضًا يعاني بالفعل من ندرة المياه، فقد استنفدت الموارد المائية في الأردن من جراء تدفق اللاجئين من سوريا والعراق. وقد أدت أزمة سوريا إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية في الأردن، مما جعل البلاد أكثر اعتمادًا على السوق الدولية للحصول على احتياجاتها الغذائية، حيث كانت تعتمد في السابق بصورة أكبر على تأمين الغذاء من الدول الأخرى في المنطقة. وقد أدى انقطاع طرق التجارة بسبب الحرب السورية، إلى صعوبة التجارة البينية بدرجة كبيرة. ونتج عن ذلك زيادة في الأسعار المحلية التي يُنفق عليها حصة كبيرة من الدخل لدعم الغذاء، ويمثل ذلك عبئًا على الأسر متوسطة الدخل. وثمة مسألة أخرى هي الضغط النزولي على الأجور في بعض قطاعات العمل الناجمة عن تدفق اللاجئين، وذلك يخلق عبء مزدوج نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض أجور هذه الأسر.

⁷⁰ إس العجلوني و إم كوار، "تأثير أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل في الأردن: تحليل أولي" (المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية بيروت، 2014).

⁷¹ إس العجلوني و م كوار، "تأثير أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل في الأردن: تحليل أولي" (المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية بيروت، 2014).

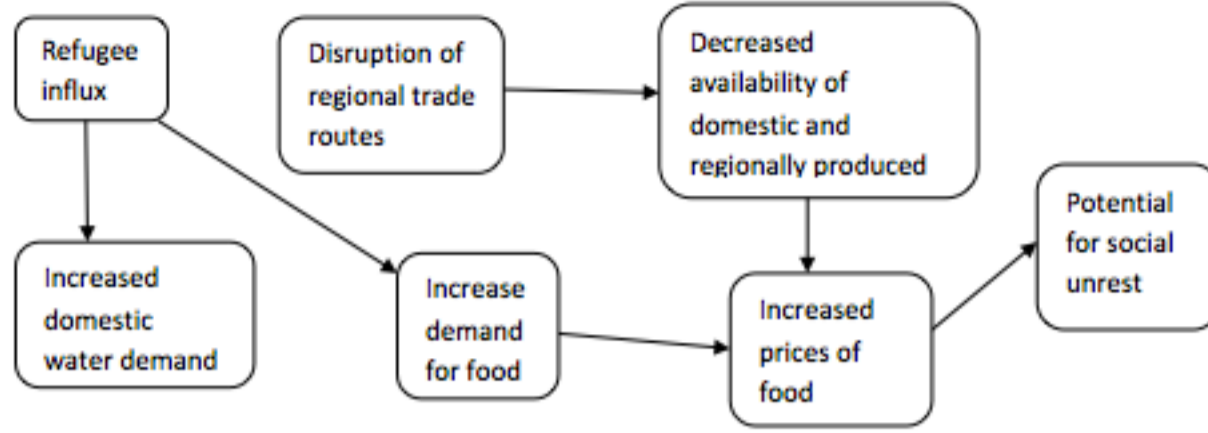
⁷² ميرسيكوريس، "مفلسون: ندرة المياه وضغوط اللاجئين على الأردن"، (2014).

⁷³ منظمة الأغذية والزراعة، تقييم تأثير سيل المعيشة الزراعية والأمن الغذائي خطة الاستجابة للأزمة السورية في الدول المجاورة: مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا (2013).

⁷⁴ "الخبراء يحذرون من رفع دعم الخبز"، جوردان تايمز، (عمان) 14 مايو 2015 >

<<http://www.jordantimes.com/news/local/experts-warn-against-lifting-bread-subsidy>> في 10 سبتمبر 2015

الرقم 8 : رسم بياني للعلاقات بين اللاجئين و الضغط على الموارد



الجدول رقم3: معلومات الغذاء والمياه في الأردن

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
	37.8	37.5	37.1	36.0						نسبة مصروفات المستهلك على الغذاء (%) بالدولار.
	6.1	13	8.8	9.1	9	8.9	10.9	7.9	9.9	التقلب المحلي في أسعار المواد الغذائية (مؤشر). منظمة الأغذية والزراعة
	6.40	7.80	6.90	5.70	6.50	9.90	6.80	5.60	9.80	تقلب أسعار المواد الغذائية عالمياً
				96.2	96.7	97.7	97.7	96.8	96.6	نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب (%). (متوسط 3 سنوات). منظمة الأغذية والزراعة
				1~						دعم المواد الغذائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
				13.9 8.3						خطر انعدام الأمن الغذائي: على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي. IFPRI ⁷⁵
	128.8		133.7				165.7			إجمالي الموارد المائية المتجددة للفرد (م ³ /للفرد/سنة). بيان منظمة الأغذية والزراعة للمياه
		53	54	57	56	58	62	63	64	سحب المياه للاستخدام الزراعي كنسبة مئوية من مجموع سحب المياه. وزارة المياه والري الأردنية.
3.79										معدل التحضر (% سنويا - لمدة 5 سنوات في المتوسط). كتاب حقائق سي أي إيه.

3.2.2 لبنان

تستضيف لبنان حالياً أكبر عدد من اللاجئين من الحرب السورية⁷⁶. كما استضافت البلاد منذ فترة طويلة أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 فصاعداً، ولا يزال الكثيرون منهم في مخيمات للاجئين. وقد عانت المجتمعات المضيفة آثاراً سلبية نتيجة التدفق الهائل للاجئين السوريين، بما في ذلك زيادة الفقر والضعف والتنافس على فرص العمل والدخل المنخفض والمنافسة في مجال الأعمال التجارية وزيادة التضخم والأسعار والضغط على الخدمات - وخاصة الرعاية الصحية والتعليم وإدارة النفايات الصلبة.⁷⁷

وعلى الرغم من أن لبنان يعتمد على استيراد 90 بالمائة من احتياجاته الغذائية، فإنه من غير المحتمل أن هذا الانخفاض في الإنتاج سوف يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في توافر الغذاء بشكل عام. وهذا يبدو أكثر وضوحاً في سوق الفاكهة والخضار التي شهدت زيادة شديدة في الأسعار.

وتعتبر معظم الأسر في لبنان مؤمنة من ناحية الغذاء. ومع ذلك، فإن الأسر ذات الدخل المنخفض التي تميل إلى إنفاق المزيد من دخلها على الغذاء، تعتبر عرضة لأية تغييرات في أسعار المواد الغذائية. وتؤثر زيادة تكلفة الفواكه والخضار على المحتوى الغذائي للوجبات الغذائية للسكان الذين لا يستطيعون تحمل ارتفاع الأسعار، حيث ينظر إلى الفواكه والخضروات على أنها غير ضرورية، ويصبح الطلب عليها أكثر مرونة.

وذكرت التقارير أن المواد الغذائية المستوردة تتأثر أيضاً، مع نقص المعروض من دقيق القمح المدعم، مما يؤدي بدوره إلى زيادة أسعار الدقيق، وقد يؤدي ذلك إلى تأثر العمل الذي يقوم به الخبازون في لبنان⁷⁹. هذا الوضع يشبه الأحداث التي وقعت في مصر بعد ارتفاع أسعار الغذاء في عام 2008 و 2011 في الفترة التي أدت إلى الانتفاضات المصرية.

وزادت الأسعار المحلية للمواد الغذائية أيضاً منذ إغلاق سوريا كطريق للتجارة. وقد استفادت لبنان قبل النزاع من الواردات الغذائية الرخيصة من سوريا ومن بلدان أخرى ولكنها كانت تمر عبر سوريا. وأدى غياب هذه السلع الرخيصة إلى زيادة تكلفة السلع المنتجة محلياً وكذلك البضائع المستوردة من مصادر أخرى.⁸⁰

وبجانب الاعتماد على توافر المياه، فإن القطاع الزراعي في لبنان اعتمد لفترة طويلة على العمال الموسمين القادمين من سوريا. ومنذ بداية الأزمة، واصلت لبنان سياسة "الحدود المفتوحة" حيث تم السماح للاجئين السوريين بالعمل في أول 6 أشهر من دون تصريح - على الرغم من تغيير هذه السياسة مؤخراً، مع تأثير ضار على القطاع الزراعي. وتشير التقديرات إلى أن 24 في المائة من السوريين العاملين في لبنان الذين يعملون في الزراعة يكسبون أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور المحلية، مما يجعلهم يعيشون تحت خط الفقر.⁸¹

وعلى غرار الأردن، كدولة تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين، فإن لبنان يشهد ضغوطاً تخفيضية على الأجور في قطاعات معينة. وتضاعف ذلك مع الطلب المتزايد على الغذاء، مما أدى إلى زيادة في الأسعار. في حين أن لبنان لا يواجه نفس مستويات انعدام الأمن المائي الذي يواجهه الأردن، ولكن الجفاف قد أثر على القطاع الزراعي إلى حد كبير مما ساهم في ارتفاع الأسعار في بعض السلع التي عادةً ما يتم إنتاجها محلياً. وبالنسبة لشرائح معينة من السكان، فإن انخفاض الأجور وزيادة أسعار المواد الغذائية هي سبب الضغط الاقتصادي الهائل، الذي يؤدي إلى مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي.

⁷⁵ سبيرزنجر وآخرون، "ما بعد الصحوة العربية" (IFPRI 2012): تم تعريف الأمن الغذائي على المستوى الكلي للبلاد باعتباره حصة واردات الغذاء مقسوماً على إجمالي الصادرات زائد صافي تدفقات التحويلات (واردات المواد الغذائية / [إجمالي الصادرات + صافي تدفقات التحويلات])؛ يتم استخدام معدل انتشار نقص التغذية لدى الأطفال (كنسبة مئوية) كمؤشر لانعدام الأمن الغذائي على المستوى الجزئي.

⁷⁶ المفوضية. 2015. ملف العمليات القطرية: لبنان. <http://www.unhcr.org/pages/49e486676.html> [الوصول 1 سبتمبر 2015] ⁷⁷ مؤشر، تقييم أثر اللاجئين السوريين في لبنان وملف توظيفهم (2013).

وقد تأثر القطاع الزراعي في البلاد مؤخراً بشدة بالجفاف⁷⁸، مما أدى إلى نشوب نزاعات بين المزارعين على استخدام المياه، وتسبب ذلك في انخفاض كبير في الإنتاج الغذائي المحلي.

⁷⁸ إم العلمي، "انعدام الأمن الغذائي يمثل تهديداً جديداً للاجئين السوريين في لبنان" (IPS الأخبار) 22 يوليو 2014. > <http://www.ipsnews.net/2014/07/food-insecurity-a-new-threat-for-lebanons>

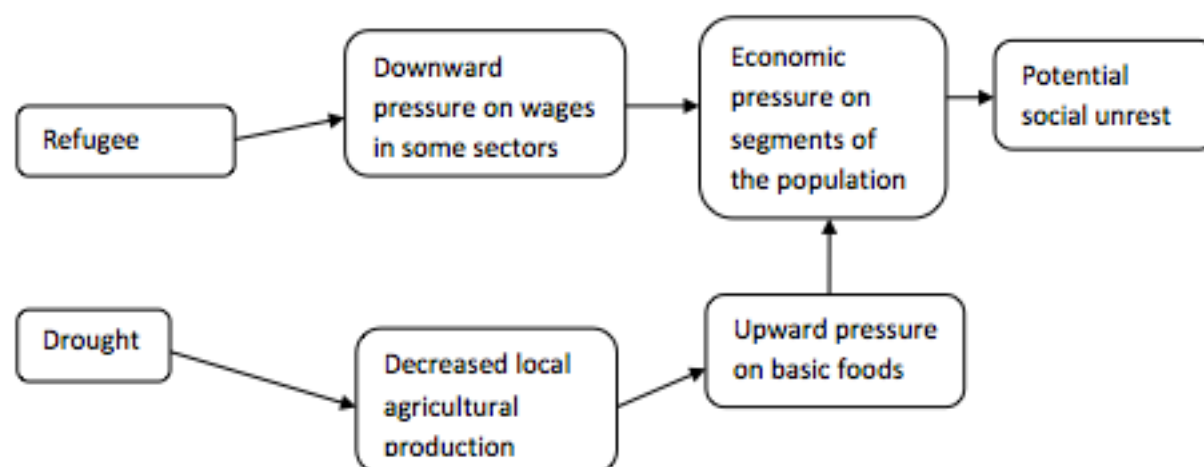
في 1 سبتمبر 2015. "لبنان يواجه أزمة المياه بعد تسجيل جفاف في الشتاء (أ ف ب) 9 مايو 2014.

⁷⁹ منظمة الأغذية والزراعة، تقييم أثر سبل المعيشة الزراعية والأمن الغذائي وخطة الاستجابة للأزمة السورية في الدول المجاورة مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا (2013).

⁸⁰ منظمة العمل الدولية، أعلاه ⁷⁷.

⁸¹ المرجع نفسه.

الرقم 9 : رسم بياني لآثار اللاجئين والجفاف



الجدول رقم4: معلومات الغذاء والمياه في لبنان

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
					34					المواد الغذائية كنسبة مئوية من إجمالي استهلاك الأسر (%). مؤشر نومورا لخطر الغذاء (NFVI)
										التقلب المحلي في أسعار المواد الغذائية (مؤشر). منظمة الأغذية والزراعة
	6.40	7.80	6.90	5.70	6.50	9.90	6.80	5.60	9.80	تقلب أسعار المواد الغذائية عالمياً
				88.3	87.1	85.3	82.3	82.4	82.6	نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب (%). (متوسط 3 سنوات). منظمة الأغذية والزراعة
				<0.25						دعم المواد الغذائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
				16.5 15						خطر انعدام الأمن الغذائي: على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي. IFPRI ⁸²
	933.8		969					1088		إجمالي الموارد المائية المتجددة للفرد (م3/للفرد/سنة). بيان منظمة الأغذية والزراعة للمياه
		60								سحب المياه للاستخدام الزراعي كنسبة مئوية من مجموع سحب المياه. البنك الدولي.
3.18										معدل التحضر (% سنويا - لمدة 5 سنوات في المتوسط). كتاب حقائق سي أي إيه.

⁸² سي وآخرون، "ما بعد الصحوة العربية" (IFPRI 2012): تم تعريف الأمن الغذائي على المستوى الكلي للبلاد باعتباره حصة واردات الغذاء مقسوما على إجمالي الصادرات زائد صافي تدفقات التحويلات (واردات المواد الغذائية / [إجمالي الصادرات + صافي تدفقات التحويلات]); يستخدم انتشار نقص التغذية لدى الأطفال (كنسبة مئوية) كمؤشر لانعدام الأمن الغذائي على المستوى الجزئي

4.2.2 سوريا

تمثل سوريا حالة لدورات انعدام الأمن المائي والغذائي والتشريد - على الرغم من القول بأن ذلك يتم بطريقة غير مباشرة تمامًا - ولكن يمكن رؤية ذلك بوضوح سواءً داخل البلاد أو خارج حدودها. وهناك أسباب متعددة للأزمة الحالية، وهناك قدر كبير من العمل لفحص العوامل البيئية المحتملة التي أثرت في توافر المياه والقطاع الزراعي. وقد شهدت سوريا منذ عام 2006-2010، قبل الأزمة أسوأ موجة جفاف منذ عقود.

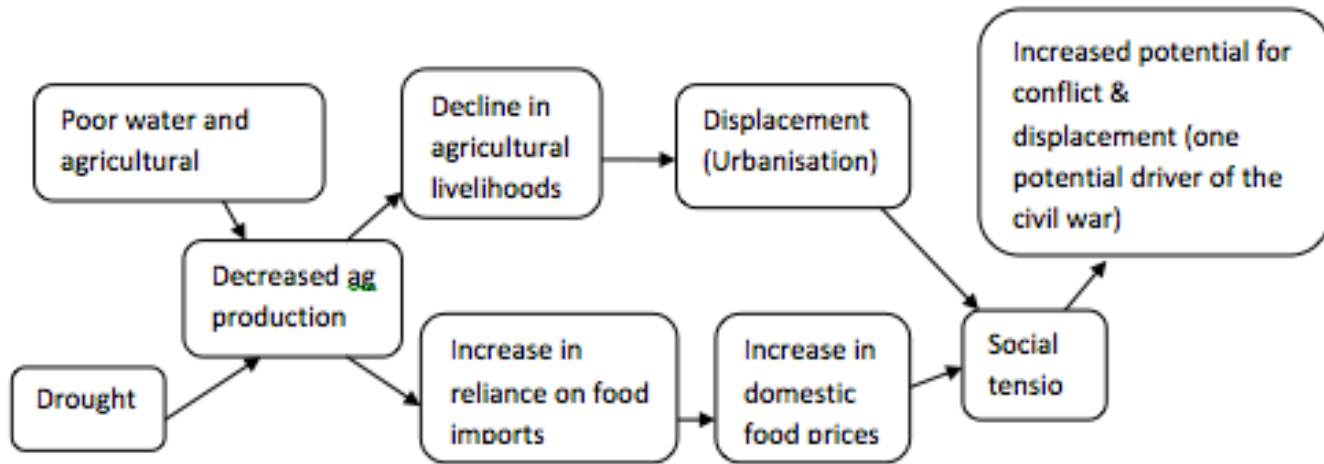
ويدعي جليك⁸³ أنه في حين أن هناك العديد من العوامل المترابطة التي ساهمت في الأزمة، فقد لعب تغير المياه والمناخ دورًا مباشرًا في التدهور الاقتصادي في سوريا، مما أدى إلى التشرد وزيادة التحضر وانعدام الأمن الغذائي والبطالة، الأمر الذي أدى بدوره إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد.⁸⁴

ومع ذلك، فهناك اختلاف في الآراء حول هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، تقول دي شاتيل: أن سوء الإدارة الهيكلية جنبًا إلى جنب مع النمو السكاني المرتفع يمثلان سببًا رئيسيًا في أزمة المياه، مع الإشارة إلى تغير المناخ والجفاف بوصفهم أسباب رئيسية تعفي النظام من المساءلة.⁸⁵ حيث ينبغي بدلاً من ذلك، أن يوضع اللوم على عدم قدرة النظام على التعامل مع التغيرات البيئية.

وكما ذكر أعلاه، فإن الأزمة السورية قد أثرت بشكل كبير على النظام الغذائي للمنطقة وقدرة بلدان وانا على الحفاظ على استقرار الأمن الغذائي. وقد اعتمدت الدول المتاخمة قبل الحرب لفترة طويلة على سوريا كدولة مصدرة لكل من السلع الزراعية الرخيصة والمدخلات الزراعية - حيث دعم النظام القطاع الزراعي من خلال تقديم إعانات كبيرة. وتسبب ذلك في زيادة تكلفة المدخلات الزراعية في البلدان المتاخمة في الوقت الراهن. ففي عامي 2011 و 2012، حددت منظمة الأغذية والزراعة آثار إقليمية محددة وهي "(1) انخفاضًا في إجمالي التجارة الزراعية؛ (2) انخفاض كبير في التجارة الزراعية الثنائية مع سوريا وتجارة الترانزيت عبر سوريا؛ (3) تغير كبير في الطرق التجارية في المنطقة؛ و (4) زيادة التجارة غير الرسمية عبر الحدود مع سوريا".⁸⁶

وفي حين يبدو أن العوامل البيئية ذات الصلة بالمياه لعبت دورًا في زيادة تحضر العمال الزراعيين قبل عام 2011، فقد كانت هذه العوامل تتفاقم بشكل واضح جدًا نتيجة سوء المياه والسياسات الزراعية. وقد يكون التحضر قد أدى في ذلك الوقت إلى توترات اجتماعية والتي قد تكون عامل تأجيج للسخط الذي أدى في النهاية إلى صراع، على الرغم من أن مدى ذلك غير واضح. كما أن أسعار المواد الغذائية المحلية والاعتماد على واردات الحبوب قد ارتفعت بشكل مطرد في السنة التي سبقت الأزمة، وذلك يُشير إلى أن السياسة المائية السيئة قد أثرت كثيرًا على توفر المنتجات الزراعية الرخيصة المنتجة محليًا.

الشكل 10 : رسم بياني للعلاقات بين الفقراء والسياسات المائية منتجات الزراعية والجفاف



⁸³ بي إتش جليك "الماء والجفاف وتغير المناخ، والصراع في سوريا" الطقس والمناخ والمجتمع 6 (3) (2014) 331-340.

⁸⁴ أ بيك، "الجفاف والسياسة المائية: ربط الماء بالصراع والتعاون في الحرب الأهلية في سوريا" منتدى الشؤون الدولية 5 (1) (2014) F.22-11.

⁸⁵ دي شاتيل، "دور الجفاف وتغير المناخ في الانتفاضة السورية: فك زناد الثورة" دراسات الشرق الأوسط 50 (4) (2014) 521-535.

⁸⁶ منظمة الأغذية والزراعة. تقييم أثر سبل العيش الزراعية والأمن الغذائي وخطة الاستجابة للأزمة السورية في الدول المجاورة مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا (2013).

الجدول رقم 5: معلومات الغذاء والمياه في سوريا

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
45.8	45.8	45.6		47.9 (NFVI)	34					حصة المواد الغذائية في إجمالي إنفاق الأسر (%) تقدير EIU (إيكونميسيتانتيجنس يونيت)
		32.4	28.7	12.4	12.7	16.3	18.9	17.9	11.1	التقلب المحلي في أسعار المواد الغذائية (مؤشر). منظمة الأغذية والزراعة
	6.40	7.80	6.90	5.70	6.50	9.90	6.80	5.60	9.80	تقلب أسعار المواد الغذائية عالمياً
				43.2	46.6	36.7	20.3	18.3	19.1	نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب (%) (متوسط 3 سنوات). منظمة الأغذية والزراعة
				2.75 ~						دعم المواد الغذائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
				9.7 28.6						خطر انعدام الأمن الغذائي: على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي. IFPRI ⁸⁷
	767.2		767.5					858.9		إجمالي الموارد المائية المتجددة للفرد (م3/للفرد/سنة). بيان منظمة الأغذية والزراعة للمياه
		88								سحب المياه للاستخدام الزراعي كنسبة مئوية من مجموع سحب المياه. البنك الدولي.
1.37										معدل التحضر (% سنويا - لمدة 5 سنوات في المتوسط). كتاب حقائق سي آي إيه.

* وكانت سوريا مصدراً صافياً للحبوب لسنوات 1994-1996، 1995-1997، 1996-1998

⁸⁷ سي بريزينجر وآخرون، "ما بعد الصحوة العربية" (IFPRI 2012): تم تعريف الأمن الغذائي على المستوى الكلي للبلاد باعتباره حصة واردات الغذاء مقسوماً على إجمالي الصادرات زائد صافي تدفقات التحويلات (واردات المواد الغذائية / إجمالي الصادرات + صافي تدفقات التحويلات)؛ يتم استخدام معدل انتشار نقص التغذية لدى الأطفال (كنسبة مئوية) كمؤشر انعدام الأمن الغذائي على المستوى الجزئي.

5.2.2 اليمن

احتدم الصراع في اليمن بشكل ملحوظ منذ مارس عام 2015. ومع ذلك، فقد استضافت البلاد لفترة طويلة عددًا كبيرًا من اللاجئين من الصومال والمزيد في الفترة الأخيرة من سوريا.⁸⁸ الذي أدى إلى الصراع الأخير، و نمو السكان في صنعاء يجعلها واحدة من أسرع المناطق نموًا في العالم بمعدل 7 في المائة سنويًا، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تدفق اللاجئين والتحضر. وقبل عام 2011، هاجر مليوني لاجئ من الحرب الأهلية الصومالية إلى اليمن.⁸⁹ وفر العديد من هؤلاء اللاجئين إلى المناطق الحضرية، مما خلق ضغوطًا إضافية على شبكات المياه المحلية؛ ويعتقد على نطاق واسع أن صنعاء قد تصبح أول عاصمة في العالم ينفد منها الماء.⁹⁰

وتعتبر دراسة حالة اليمن مثيرة للاهتمام بشكل خاص، نظرًا لتاريخ البلاد في زراعة القات كثيف الاستخدام للمياه (التي تمثل ما يصل إلى 90 في المائة من استهلاك المياه الجوفية في اليمن)⁹¹ وندرة المياه الشديدة به وارتفاع معدل استنفاد موارده المائية المتبقية. والأسباب الزراعية لندرة المياه في هذه الحالة واضحة تمامًا. فالقات يستفيد من الماء - وهو ما يعني أن الري بالغمر هو الطريقة السائدة - ومزارعو القات يكسبون أكثر من زراعة هذا المحصول من زراعة المحاصيل الأخرى.⁹² وبالتالي فليس هناك أي حافز لاستخدام أساليب ري أكثر كفاءة أو لتنويع المحاصيل الأخرى. وبالتالي، فإن عدم كفاية المياه والسياسات الزراعية المتبعة سهلت للقطاع الزراعي استخدام كميات كبيرة من المياه، ولكن هذه المياه لا تسهم إسهامًا كبيرًا في الإنتاج الغذائي المحلي للبلاد، ويرجع ذلك إلى حد كبير لانتشار زراعة القات.

وقد زاد إنتاج المحصول 13 ضعف في ما بين عامي 1970 و 2000، في حين ارتفع إنتاج العنب فقط بمقدار ضعفين في نفس الفترة الزمنية.⁹³ وطبقًا لوزارة الزراعة والموارد المائية في اليمن، فإن زراعة القات تتزايد حاليًا بنحو 12 في المائة سنويًا.⁹⁴ وتترك الحكومة اليمنية أن العامل الرئيسي لتحسين وضع ندرة المياه في البلاد هو تشجيع انخفاض إنتاج القات، ولكنها مترددة في القيام بذلك نظرًا لأهمية القات في حياة المزارعين وغيرها من الفوائد التي تجلبها زراعة المخدرات للمجتمعات:⁹⁵

وقد أظهرت الأبحاث أن هناك أيضًا بعض الجوانب المفيدة لزراعة القات عن طريق زيادة توافر الخدمات المحلية، وتوفير فرص العمل لليمنيين في المناطق الريفية الأخرى من البلاد. وفي تقييم لفوائد زراعة القات في اليمن، أشار البنك الدولي إلى أن تجارة القات تسهل عمليات نقل منتظمة من المال من المدن إلى المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، فإن الغالبية العظمى من دخل مبيعات القات تظل في المنطقة المحلية، كما أن العمل في زراعة القات يساعد على الحد من التحضر.⁹⁶ ومع ذلك، فإن السلبيات تفوق بكثير الفوائد. فقد تم تعريف القات بأنه السبب الرئيسي "لل فقر في البلاد وخفض الإنتاجية واستنزاف الموارد الشحيحة واستهلاك جزء كبير من ميزانيات الأسر"⁹⁷

. وفيما يتعلق بموارد الأمن الغذائي والأراضي والمياه التي كانت تستخدم فيما مضى لإنتاج الغذاء، فقد انخفضت إلى حد كبير، ويعتمد هذا البلد الآن بشكل كبير على السوق الدولية في الحصول على غذائه.⁹⁸ وارتفعت تكلفة المواد الغذائية في ما بين عامي 2009 و 2011 في اليمن بأكثر من 20 في المائة، في حين أن بعض المواد الغذائية تضاعفت أسعارها خلال عام واحد، حيث اعتقد 90 في المائة من الأسر أن هذه الزيادة في الأسعار مثلت الصدمة الرئيسية التي تأثروا بها.⁹⁹ ومما يزيد من تفاقم أزمة الغذاء، فإن الحكومة اليمنية لم يكن لديها الأموال لاستيراد ودعم الغذاء لسكانها.¹⁰⁰

⁸⁸ سي أن، "السوريين في اليمن: عودة إلى المربع رقم واحد" (الجزيرة) 26 مايو 2015. >

⁸⁹ سي جيسيك، "أزمة المياه في اليمن: استعراض الخلفية وحل محتمل". (مركز الخدمات المعرفة USAID (ش.م.ك) سلسلة بحوث (2012). <http://www.aljazeera.com/news/2015/05/syrians-yemen-square-150519102335187.html> في 1 سبتمبر 2015

⁹⁰ سي بوسيك، "اليمن: تجنب دوامة الانخفاض"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (2009).

⁹¹ المرجع نفسه.

⁹² المرجع نفسه.

⁹³ تنفيذ بروتوكول مونتريال (وزارة التخطيط)، تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر في المناطق الريفية (2003).

⁹⁴ أ حفيظ 'كيف يمكن أن تقبل اليمن حالة الجاف"، (فورين أفيرز) 23 يوليو 2013 >

⁹⁵ سي جيسيك، "أزمة المياه في اليمن: استعراض الخلفية وحل محتمل". (مركز الخدمات المعرفة USAID (ش.م.ك) سلسلة بحوث (2012). <https://www.foreignaffairs.com/articles/yemen/2013-07-23/how-yemen-chewed-itself-dry> في 1 سبتمبر 2015

⁹⁶ المرجع نفسه.

⁹⁷ المرجع نفسه.

⁹⁸ برنامج الأغذية العالمي، حالة الأمن الغذائي والتغذية في اليمن (2012).

⁹⁹ المرجع نفسه.

¹⁰⁰ بي كينيون، "المياه ونقص الغذاء يخنق اليمن، الاذاعة الوطنية العامة (NPR): أخبار وتحليل، العالم، الولايات المتحدة، موسيقى والفنون (3. June 2008)

<http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=90328214> &storyId=90328214

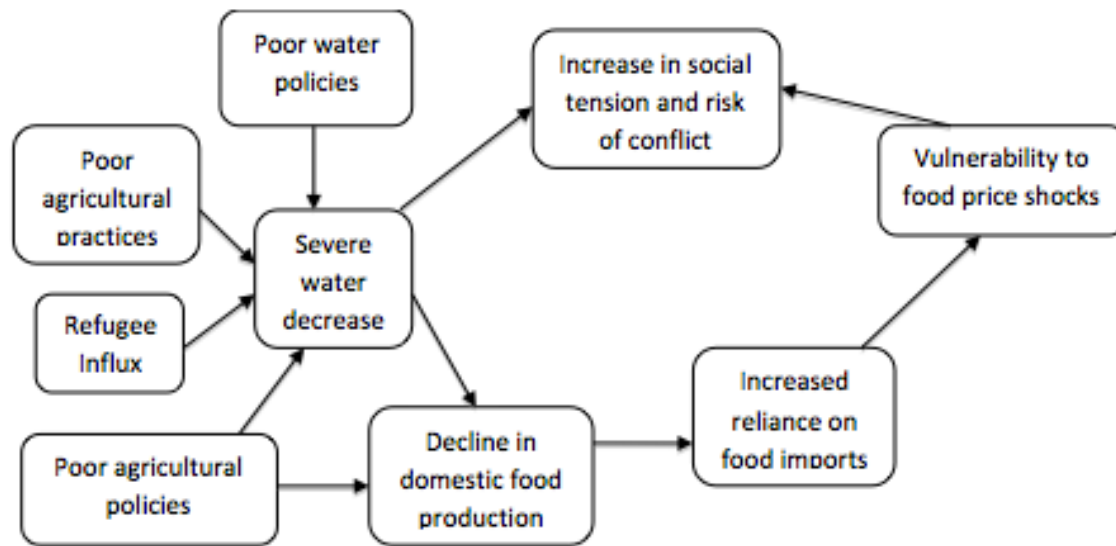
IFPRI, 2010

فالكثير من سكان اليمن يواجه الفقر وانعدام الأمن الغذائي، واحتلت البلاد المرتبة رقم 11 من قبل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بين معظم البلاد التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في العالم¹⁰¹، بالإضافة إلى أن 45 في المائة من سكان البلاد يعيشون تحت خط الفقر.¹⁰² وكان ارتفاع أسعار الغذاء عام 2008 وحده مسؤولاً عن وقوع نحو 6 في المائة أخرى من سكان اليمن في براثن الفقر¹⁰³. حيث يعتمد السكان أيضاً اعتماداً كبيراً على الزراعة المحلية في سبل العيش، مع عمل ما يقارب ثلث العاملين في المجال الزراعي (هذا ليس هو الحال في العديد من دول منطقة وانا).¹⁰⁴

وتضرب اليمن أيضاً مثلاً للبلد الذي توجد فيه روابط قوية بين ندرة المياه والصراع، وهذه الصراعات قد تكون موجودة حالياً بنسبة 70 إلى 80 في المائة في المناطق الريفية في البلاد التي تم تحديدها على أنها مرتبطة بالمياه¹⁰⁵. ويعتقد عبد الرحمن الأرياني، وزير المياه والبيئة السابق في اليمن، أن ارتفاع حالات الاقتتال في البلاد متجذرة في التنافس على الموارد الطبيعية، ويظهر ذلك في الصراعات القبلية والمذهبية أو السياسية.¹⁰⁶

ويواجه اليمن ندرة مطلقة في المياه، تتبع أساساً من الممارسات الزراعية السيئة. وعلى الرغم من أهمية الزراعة للبلاد، فإنه لم يتم تنظيم هذا القطاع لتحديد أولويات الإنتاج الغذائي ولم ينظم استخدام المياه في الزراعة. كما أن الأعداد الكبيرة من اللاجئين الفارين إلى المراكز الحضرية زاد من تفاقم ندرة المياه في المدن. وأدى الاعتماد على واردات المياه الافتراضية والاعتماد على الأسواق الدولية في الحصول على الأغذية إلى وجود كثيراً من الناس في حالة انعدام للأمن الغذائي، وذلك يمثل على وجه الخصوص مشكلة بالنسبة لبلد يعاني أصلاً من ارتفاع مستويات الفقر، وهناك فرصة كبيرة من أن يؤدي ذلك إلى اضطرابات وصراعات اجتماعية.

الرقم 11 : آثار انخفاض حاد في المياه



¹⁰¹ مؤشر جلوبل للجوع، تحدي الجوع: التركيز على أزمة نقص التغذية لدى الأطفال (2010) <<http://www.ifpri.org/publication/2010-global-hunger-index>> في 15 سبتمبر 2015.

¹⁰² البنك الدولي، "ارتفاع أسعار المواد الغذائية: حقيقة جديدة قاسية" (29 فبراير 2008) <<http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/0,,contentMDK:21665883~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:469372,0.html>> في 1 سبتمبر 2015.

¹⁰³ <<http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/0,,contentMDK:21665883~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:469372,0.html>>

¹⁰⁴ برنامج الأغذية العالمي، أعلاه 98.

¹⁰⁵ أ حفيظ "كيف يمكن أن تقبل اليمن حالة الجاف"، (فورين أفيرز) 23 يوليو 2013. >

¹⁰⁶ إل كازينوف، في قلب الصراعات في اليمن: أزمة المياه "كريستيان ساينس مونيتور (2009) <<https://www.foreignaffairs.com/articles/yemen/2013-07-23/how-yemen-chewed-itself-dry>> في 1 سبتمبر 2015 <<http://www.csmonitor.com/2009/1105/p06s13-wome.html>> في 1 سبتمبر 2015

الجدول رقم 6: معلومات الغذاء والمياه في اليمن

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
							65			الدخل الذي تنفقه الأسرة على الغذاء (%). منظمة الأغذية والزراعة
		11	15.3	12	13.9	9.7	33.2	22.2	35	التقلب المحلي في أسعار المواد الغذائية (مؤشر). منظمة الأغذية والزراعة
	6.40	7.80	6.90	5.70	6.50	9.90	6.80	5.60	9.80	تقلب أسعار المواد الغذائية عالمياً
				81.2	80.9	80.1	78.2	78.8	81.6	نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب (%). (متوسط 3 سنوات). منظمة الأغذية والزراعة
										دعم المواد الغذائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
				15.4 59.6						خطر انعدام الأمن الغذائي: على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي. IFPRI ¹⁰⁷
	86.0 4		88.0 4					99.1 4		إجمالي الموارد المائية المتجددة للفرد (م3/للفرد/سنة). بيان منظمة الأغذية والزراعة للمياه
		91								سحب المياه للاستخدام الزراعي كنسبة مئوية من مجموع سحب المياه. البنك الدولي.
4.03										معدل التحضر (% سنويًا - لمدة 5 سنوات في المتوسط). كتاب حقائق سي آي إيه.

¹⁰⁷ سي بريزينجر وآخرون، "ما بعد الصحوة العربية" (IFPRI 2012): تم تعريف الأمن الغذائي على المستوى الكلي للبلد باعتباره حصة واردات الغذاء مقسوماً على إجمالي الصادرات زائد صافي تدفقات التحويلات (واردات المواد الغذائية / [إجمالي الصادرات + صافي تدفقات التحويلات]); يتم استخدام معدل انتشار نقص التغذية لدى الأطفال (كنسبة مئوية) كمؤشر لانعدام الأمن الغذائي على المستوى الجزئي.

3.2 شجرة مشكلة الغذاء والمياه والنزوح

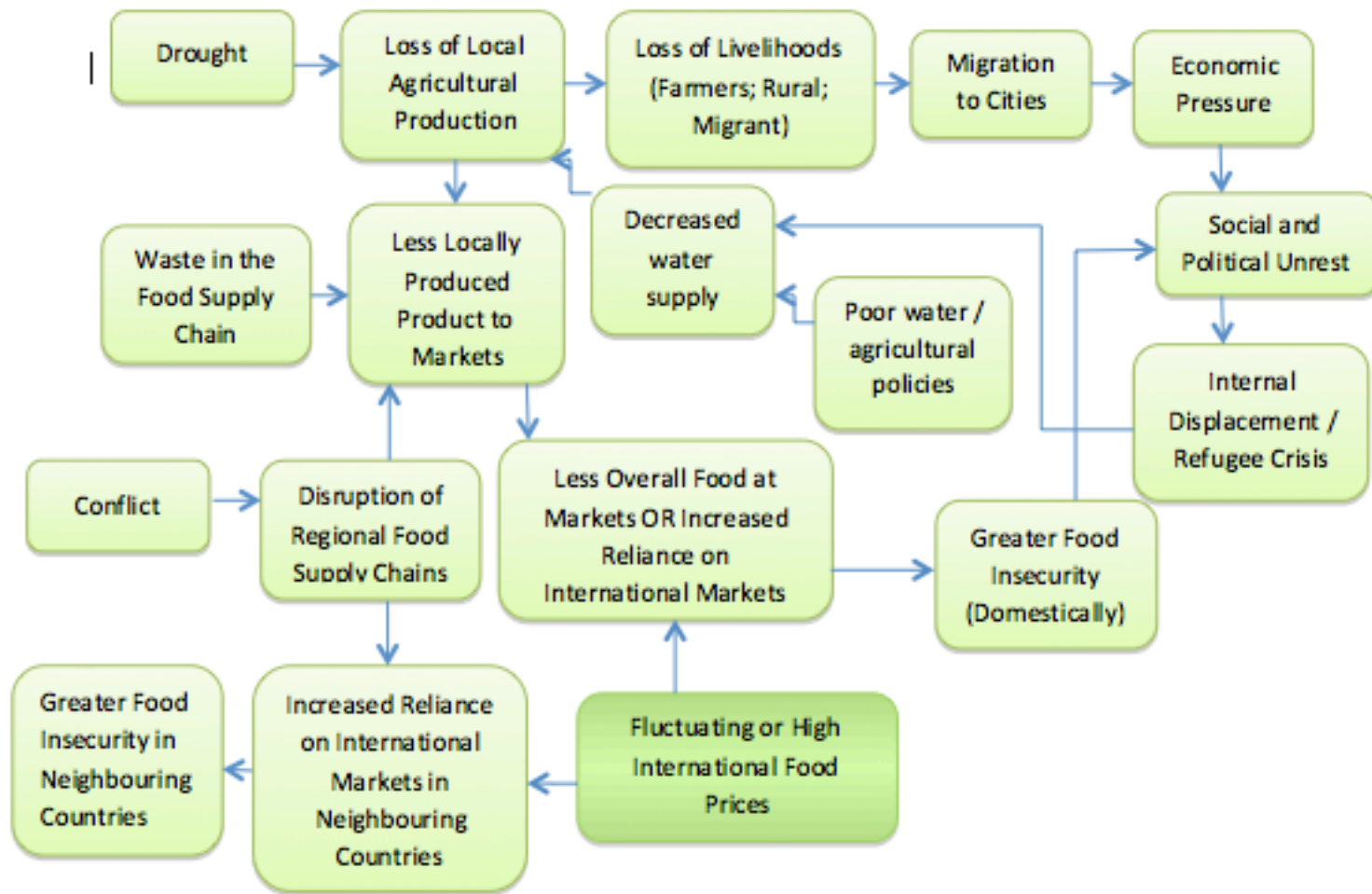
تبين شجرة المشكلة أدناه الروابط الطارئة الممكنة بين الغذاء والمياه والصراع والنزوح. تقوم العلاقات على أمثلة واضحة تتجلى في حالات جرى فحصها أعلاه، ونظراً لأن الحالات المتضمنة حركة اللاجئين غالباً ما تقيم الجسور بين بلدين أو أكثر، فإن الهدف من الرسم البياني هو وصف الاحتمالات عبر الإقليم إلى جانب الأسباب التي تنشأ في كثير من الآخرين في بلد وتظهر أثارها في بلد آخر، وغالباً ما تكون هذه الروابط دورية أيضاً، أي عن طريقها يتجلى التأثير في حالة واحدة من النزوح أو النزوح ثم تمارس بعد ذلك دور المحفز لظهور حالة جديدة.

تخبرنا دراسات الحالات سألقة الذكر كثيراً عن العلاقات الأربع التي عُرضت في البداية في القسم 3-1 ووصفت في شجرة المشكلات هنا، ولقد تجلى الجفاف الذي قد تسبب في خسارة الإنتاج الزراعي في سوريا ولبنان؛ حيث كانت هناك احتمالية أن الجفاف في حالة سوريا عاملاً مساهماً في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي تمخض في النهاية عن نزوح وكوارث اللاجئين بعد الصناديق الخارجية الأعلى لشجرة العائلة، أما في حالة لبنان كان الجفاف عاملاً رئيساً في نقص السلع المحلية المتوافرة في السوق وبالتالي ارتفاع الأسعار المحلية؛ ومع ذلك لم يفضي ذلك إلى حدوث عدم استقرار على غرار ما جرى في سوريا.

ظهر جلياً داخل شجرة المشكلة أن النزوح يمكن أن يؤثر على نظام إمداد الغذاء في الإقليم الذي يفضي في النهاية إلى قدر أكبر من عدم الأمن الغذائي في الدول المجاورة، وقبل ظهور النزوح كانت سوريا من الدول الرئيسية المنتجة للسلع الزراعية وجزءاً لا يتجزأ من طريق النقل عبر الإقليم للسلع الزراعية. كانت بلدان مثل الأردن منذ النزوح أقل قدرة على تصدير السلع إلى البلدان المجاورة عبر سوريا، الأمر الذي دفعها إلى الاعتماد أكثر على الأسواق العالمية للسلع التي يستوردونها بشكل طبيعي من سوريا، وفي جميع الحالات يعتبر عدم الاستقرار الغذائي المتزايد نتيجة نهائية.

وُصف تأثير الإدارة المتردية لقطاع الزراعة والمياه حسبما يتجلى الأمر في دولة اليمن أيضاً داخل شجرة المشكلات، فلقد تعرضت اليمن لتدفق في اللاجئين الذي يعتبر دافعاً آخرًا لندرة المياه، وحسبما هو موضح، هناك دورة بين إمدادات المياه المتناقصة وعدم الاستقرار الغذائي مروراً بالإنتاج المحلي المتناقص والذي يؤدي إلى الاعتماد المتزايد على الأسواق العالمية، وربما تعد اليمن أكثر الدول تعرضاً في المنطقة إلى هذا النوع من عدم الاستقرار الغذائي القائم على سهولة الوصول نتيجة لمستويات الدخل المنخفضة حالياً.

الرقم 12 : الغذاء المياه - الصراع الإزاحة مشكلة شجرة



الخاتمة

على ضوء ندرة المياه في جُل بلدان وانا، أصبح استيراد المياه الفعلية في شكل منتجات غذائية حلاً مناسباً؛ من أجل المحافظة على موارد المياه الباقية وضمان الأمن الغذائي لسكان الإقليم، ومع ذلك في ضوء ارتفاعات اسعار الغذاء العالمي خلال العقد المنصرم، لقد أصبح واضحاً أن تحقيق الأمن الغذائي ليس أمراً هيناً بالنسبة للبلدان التي تعتبر من البلدان الرئيسية في استيراد الغذاء. لقد بدأت الحكومات في البحث عن حلول بديلة، على سبيل المثال العودة إلى الانتاج المحلي، ولكن التحدي يكمن في كيف أن البلدان التي تعاني من ندرة في مواردها المائية في الإقليم أن تحقق التوازن بين الأمن المائي والأمن الغذائي.

لقد حاولت هذه الورقة إعداد إطار يسهل تحليل الأمن الغذائي والأمن المائي، وفي الحالات التي خلالها يزداد تعرض الشعوب إلى تغييرات في أسعار الغذاء العالمية، هناك فوائد لإيجاد طرق مائية فعالة لدعم إنتاج الغذاء على الصعيد المحلي. على سبيل المثال على غرار حالة مثل حالة اليمن على الرغم من تزايد تحديات سلامة كل من الغذاء والماء، فإن هناك ضرورة لإعداد سياسات مائية وزراعية أكثر استراتيجية من حيث دعم احتياجات الأمن الغذائي المحلي، ولا يمكن الوصول إلى مثل هذه الحلول دون بذل مزيداً من البحث من أجل فهم العلاقات الطارئة التي جرى مناقشتها خلال هذه الورقة.

يمكن أن تضيف النزاعات التي أدت إلى وجود عدد كبير من النازحين واللاجئين على الصعيد الداخلي ضغوطاً فورية على البلدان المجاورة والمراكز الحضرية، ويمكن أن تؤثر هذه الضغوط على الموارد النادرة فعلاً والاقتصاديات الاجتماعية للشعوب المستضيفة، وفي أي حالة من هذه الحالات يمكن أن تؤثر الضغوط على التوترات الاجتماعية، وبالتالي تفضي إلى اندلاع نزاعات أكبر، ولهذا السبب يعد مخاطبة احتياجات الأمن المائي والأمن الغذائي للشعوب التي تتعرض للنزوح مطلباً فورياً وضرورياً، زيادة على ما سبق يتعين على الدول أن تجد طرائق لتحقيق التوازن بين احتياجات المياه واحتياجات الغذاء بناءً على احتياجات شعوبهم؛ حتى يمكن تقليل النزوح والنزاعات التي تفضي إلى النزوح.

إذاً، فاقم استخدام المياه المتناقصة في الزراعة من معدلات الفقر، وزاد من خطر التوتر الاجتماعي لعدم قدرة الناس على تحميل شراء الواردات، ربما يكون السبيل الأفضل هو تشجيع الاستخدام الأكثر كفاءة واستراتيجية للمياه لدعم إمدادات الغذاء المحلية. وعلى الجانب الآخر في حالة الثراء النسبي للشعب وقدره على مواجهة تقلب الأسعار المترتبة على الاعتماد على أسواق الغذاء الدولية، يصبح استيراد المياه الفعلية خياراً آمناً. ومع ذلك ينطوي هذان السيناريون على مخاطرة مفادها هو أن الزراعة المحلية يمكن أن تتعرض إلى تهديد غير متوقع للنزاع كما هو واضح مؤخراً في العرق فضلاً عن احتمالية تعرض استيراد المياه الفعلية إلى تهديد غير متوقع لحظر التجارة.

تصدر الحكومات والمؤسسات الدولية ووكالات التنمية العاملة مع اللاجئين أبحاث تدور موضوعاتها على اللاجئين وإما قطاع الغذاء أو قطاع المياه، ويشجع تبني منهجية يتقاطع فيها الغذاء مع المياه التحول الضروري نحو مراجعة وفحص التأثيرات المتبادلة لقطاعي الغذاء والمياه؛ حيث أن هذا التحول يتطلب الابتعاد عن المنهجية الملوثة المتبعة من جانب جُل المؤسسات والسعي نحو تفكير متكامل أكثر بين الأقسام، وبناء عليه ستكون المؤسسات أكثر قوة لبذل مزيداً من التأثير على السياسة الحكومية – واحدة من أهم وسائل التغيير – بغرض اتخاذ منهجية أكثر استراتيجية نحو تخطيط الأمن المائي والغذائي.